



أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الباحثون المشاركون

د. مشاري حمد الرويح

أ.د. حسن رشيق

د. أسماء حسين ملكاوي

أ.د. مصطفى بخوش

أ.د. لاهاي عبدالحسين

أ.د. مصطفى عمر التير

أ.د. التجاني عبدالقادر حامد



الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر مركز ابن خلدون





مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية

الباحثون المشاركون

د. مشاري حمد الرويح

أ.د. مصطفى بخوش

أ.د. حسن رشيق

أ.د. لاهاي عبدالحسين

أ.د. التجاني عبدالقادر حامد

د. أسماء حسين ملكاوي

أ.د. مصطفى عمر التير

﴿ الفهرس ﴾

أولاً: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع

- 7 كورونا وعلم الاجتماع: أسئلة جديدة
د. أسماء حسين ملكاوي
- 30 أسئلة بحثية تطرحها جائحة كورونا على علماء الاجتماع
أ.د. مصطفى عمر التير
- 42 ما بين العولمة والحياة اليومية: تأملات متجددة
أ.د. حسن رشيق
- 50 سجن الحماية: جائحة كورونا، مقارنة اجتماعية
أ.د. لاهاي عبد الحسين

ثانياً: أزمة كورونا وانعكاساتها على العلوم السياسية والعلاقات الدولية

- 61 العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا
أ.د. التجاني عبدالقادر حامد
- 69 أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمّل، وإعادة اكتشاف الذات
د. مشاري حمد الرويح
- 77 انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية
أ.د. مصطفى بخوش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أولاً: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع



كورونا وعلم الاجتماع: أسئلة جديدة

د. أسماء حسين ملكاوي

كورونا وعلم الاجتماع: أسئلة جديدة

د. أسماء حسين ملكاوي

تمر المجتمعات البشرية بلحظات تاريخية فارقة، وهي تواجه جائحة كورونا ذات الخصائص الثلاث التي تجعل منها موضوعاً قابلاً للدرس العلم-اجتماعي، تفتح فيه أعماق علم الاجتماع أو تلامس حدوده المتداخلة مع تخصصات أخرى، كنمط الانتشار المتدرج من المحلية إلى العالمية، وعمق التأثير الذي طال الأنساق جميعها في بنيتها المادية والوظيفية، وتأثيرها في رؤية العالم والتصورات الخاصة بالحياة والوجود والمصير الإنساني.

وإذا كانت العلوم قد نشأت بفعل الأحداث الجسام، وتطوّرت عن ثورات علمية تلت استعصاء فهم الحالات الشاذة وتفسيرها وفق التصورات الراسخة؛ فإن هذا حال علم الاجتماع وهو يواجه تحديات ناشئة عن التحولات العميقة في بنية المجتمع وأشكال التجمعات وأنماط الحياة والتفاعلات، ويستنهض العلماء لجعلها فرصة يعيدون فيها النظر بمسلمات مراحل تاريخية سابقة أو بمجتمعات مغايرة، وما أحوجنا إلى ذلك والحدث عالمي طاغٍ هذه المرة، لاسيما في هذا الجزء من العالم الذي آن له فرض حضوره على الساحة العلمية في إطار العلوم الاجتماعية.

سأعرض في هذه الورقة المشهد الذي يبدو عليه العالم في حدود ما أطلعت عليه وأحاول فهمه حتى اللحظة، وأطرح كل ما يخطر في الذهن

من تساؤلات، وأضعها أمام علم الاجتماع وعدته النظرية والمنهجية وأصحابه، رغم ما في الأجواء من الحيرة واللايقين بحقيقة ما يحدث ومآلاته، وقد يصلح لما بعد كورونا، أو ربما يفقد أهميته، وذلك رهن بما ستكشف عن تلك الأزمة من تطورات. وظني أن تحوُّلاً في اتجاهات واهتمامات وأسئلة علم الاجتماع لا بد أن يحدث بفعل جائحة كورونا، وما أحدثته ما صدمات وتحولات اجتماعية.

يتوسط المجتمع- الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع- عالمين كبيرين؛ الطبيعي الصلب وما فيه من مجرات وذرات، والذهني اللين وما فيه من تصورات وأفكار ومعتقدات، فإنه يتلقى الصدمات الناشئة في أحدهما، ويجعله مسرحاً للكوارث الطبيعية والثورات الفكرية، وقد تسلَّت إليه من عالم الطبيعة فيروسات تدخل أجسام أفرادها وتحدث فيه آثاراً مدمرة، وهو ذو طبيعة شرسة في الانتقال والانتشار من خلال أهم ما يجعل المجتمع مجتمعاً (الاجتماع البشري)، فرضت معها تدابير «التباعد الاجتماعي»، فضربت البناء المجتمعي في الصميم، وهو يصارع للخلاص من الداء، مستعيناً بعالم الأفكار وما فيه من تصورات ورؤى ومعتقدات، بدأت بدورها بالملمة وقد تحدث معها صدمة قادمة ستكشف ملامحها في قادم الأيام، رغم يقني أن ذلك رهن الإرادة المتوثبة للعمل والتغيير، وبسبب موقع العالم الاجتماعي الوسيط، جعل للعلم الذي يدرسه أجنحة تمتد إلى العوالم الصلبة واللين، وتخصصاته الفرعية تمتد من علم اجتماع الفضاء¹ وعلم الاجتماع الطبي إلى علم الاجتماع

(1) Löw, M. and others, The sociology of space: Materiality, social structures, and action. Springer, 2016.

الديني وعلم الاجتماع النفسي، ذلك أنه يجعل أي اجتماع بشري يربو عن الاثنين مثار اهتمامه وعنايته.

1- الفرد والأسرة والمجتمع: التباعد الاجتماعي والعزلة

اختلفت فجأة جميع أشكال التجمعات البشرية خارج إطار الأسرة، وتلاشى المجتمع لصالح الانكفاء على الذات، والنكوص إلى الوحدة الأصغر في مكوناته، وفي حالة فريدة من تكبيل الجسد، زادت الريبة من كافة أشكال التقارب، خالط ذلك شعور بالخطر والخوف من انتقال العدوى والممرض، كل ذلك في مجتمعات لطالما قامت على نمط ثقافي يعزز الثقة والتقارب، ولئن طالت تدابير التباعد والعزلة، فإنه يُخشى أن تجعل التجمعات البشرية اليومية إرثًا من الماضي، ولأننا كائنات اجتماعية بطبعها ظهرت أشكال جديدة من محاولات التكيّف كالإطلاقات الصادحة بالغناء أو التكبيرات من شرفات المنازل؛ وغير ذلك كثير مما حفلت به مواقع التواصل الاجتماعي.

بدأ علم الاجتماع مع دوركايم بتعظيم دور المجتمع وجعله مهيمًا على الفرد في صياغة حياته وسلوكياته، ومع فيبر واهتمامه بالفعل الاجتماعي ومعانيه، طوّر جورج هربرت ميد وبقية منظري التفاعلية الرمزية تصورًا يمنح الفرد دورًا محوريًا في إعطاء معنى للعالم الاجتماعي، ومع أصحاب مدرسة «البناء الاجتماعي للواقع» أصبحت تصورات الفرد وأفكاره قادرة على صياغة واقعته الاجتماعي.

ولعل اللجوء إلى علم النفس الاجتماعي يكون مدخلًا لفهم علاقة الفرد بالمجتمع باعتبارهما وجهين لعملة واحدة في أوقات الجوائح، التي يصبح

فيها الفرد قادرًا حقًا على صنع واقعه بما يملك من أدوات الوعي الكافية لذلك، وما يشكله الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين من ضغوطات نفسية، وفي حالة نادرة من العزلة أصابت أكثر من ثلث سكان العالم²، لا بد أن تجري خلالها إعادة تشكيل للذات والجسد كمفاهيم ذات أبعاد اجتماعية، كما أنها تثير أفكارًا حول الخلاص الفردي والثقة بالآخرين، والموت، والخوف من تهديد غير مرئي، وكذلك تدابير التباعد الاجتماعي التي شلّت الحركة الاجتماعية في المجالات العامة، وأطاحت بالمسافات الاجتماعية- الحميمية والشخصية والاجتماعية والعامة- وقلبت مقاييسها، ويلزمنا كذلك فهم نزوع الناس إلى التندر وحبك النكات للتعبير عما يجري من مفارقات مثيرة، وهذا يحيلنا إلى تخصص فرعي آخر بالضرورة.

وفي علم اجتماع اللغة، تُطرح اللغة كظاهرة اجتماعية تتأثر وظائفها التفاعلية وفق التحولات الاجتماعية، وأثناء الجائحة نلحظ بروز تعبيرات ومفاهيم جديدة في المجتمعات عند التعامل اليومي مع الجائحة وفهمها والتكيّف مع تدابيرها المفروضة على المستوى الجمعي، وبدراستنا للتعقيدات اللغوية والتواصلية للجائحة، من خلال المفاهيم مثل «التباعد الاجتماعي» و«الوباء» و«التعقيم» و«الحجر الصحي» و«العزل المنزلي» و«أعراض المرض» و«الحياة الطبيعية» وغيرها، نستطيع فهم التمايزات الاجتماعية، ومستوى الوعي الصحي، وآليات التعامل مع المرض، واستراتيجيات التكيّف، وطرق

(2) MIA JANKOWICZ, More People Are Now in 'Lockdown' Than Were Alive During World War II, BUSINESS INSIDER, 25 MARCH 2020: <https://www.sciencealert.com/one-third-of-the-world-s-population-are-now-restricted-in-where-they-can-go>

التعامل معها، كما تكشف لنا عن تفشي الخرافات والأفكار الزائفة حول المرض، آخذين بعين الاعتبار أن اللغة وهي تمارس دورها في التعبير عن المشاعر الجماعية ما عادت وجاهية، إذ مالت الكفة بشكل صارخ لصالح أشكال الفعل التواصلي الرقمي، وما يتطلبه ذلك من عناية أكبر بالتعبير المستخدمة، وهي تفصح عن معاني انفصلت عن علاماتها الدلالية.

وفي علم اجتماع الحياة اليومية ودراسة التفاعلات اليومية بالاستعانة بالعدة النظرية والمنهجية الاثنوميثودولوجية، قد يكشف هذا العلم عن معاني سعي الناس إلى ابتكار حياة طبيعية جديدة قابلة للعيش، بعدما شهدوا انهياراً في بنية الحياة السابقة، وما حصل من تبدل سريع في العادات اليومية والأعراف الاجتماعية ذات الثبات النسبي، كالعلاقة بين الجيران، واحترام كبار السن، وحفظ المسافات الاجتماعية، والكرم والضيافة، وغيرها. وما يأخذه المريض من تدابير يومية لحفظ نفسه وأهله من المرض خوفاً من وصمة اجتماعية تترص به، ما جعل بعضهم يخفون حقيقة مرضهم.

وقد يعين أصحاب منظور «البناء الاجتماعي للواقع» في دراسة إمكان التحكم بشكل العلاقات الاجتماعية وتنظيمها وفق التصورات الجديدة، وربما يشهد علم اجتماع الجسد- وهو يمشي على استحياء لمعاينة تأثير أجسادنا بالعوامل والمؤثرات الاجتماعية- دفعة قوية وهو يتعامل مع بيانات جديدة في زمن الأوبئة والحجر والتباعد الاجتماعي الجسدي.

أما في علم اجتماع الأسرة، وهي تعيش مجدها الذهبي وموقعها الهام وتقوم بوظيفتها المركزية في حفظ بناء المجتمع وأبناءه، نتذكر كيف

كانت الأسرة العربية تواجه تحديات عظيمة داخلية وخارجية لتغيير ملامحها وتآليب مكوناتها بعضها على بعض، وقد غدت مع الجائحة ملاذًا للجميع من نساء وأطفال ورجال وشيوخ، فهل حقًا ما زالت أسرنا بخير؟ وكيف كان أداؤها أثناء الحجر الصحي؟ وهل واجهت ما واجهته أسر في مواقع أخرى من العالم من أزمات ناتجة عن الاحتكاك المباشر بين أفرادها³ من خلافات وطلاق؟ وكيف ساهمت في مدّ بقية أنساق المجتمع حين استوعبت وظائفها في العمل والتعليم وغيره؟ كيف تبدلت الوظائف والأدوار داخل الأسرة وبقية الأنساق الاجتماعية ضمن الأطر الرسمية وغير الرسمية في مواجهة الجائحة؟

أظن أن البنائية الوظيفية ستشهد عودة قوية، إذا ما ثبت نجاح التضامن الاجتماعي داخل الأسر والمجتمعات، دون أن يعني ذلك أفول التصورات الصراعية، فالوجود الاجتماعي لا يحتمل أحد لوني، وقد نضطر إلى مواجهة صراعاتنا هذه المرة بمنظور وظيفي، أو العكس! وقد نحتاج إلى أكثر من منظور لدراسة وفهم ما يجري داخل البيوت والأسر في هذه الأثناء وقد

(3) تحدثت مصادر صحفية مثل نيويورك تايمز عن ازدياد في الخلافات الأسرية وارتفاع نسب الطلاق في الصين ودول أوروبا وأمريكا الشمالية أثناء العزل المنزلي (covidivorce):
<https://www.nytimes.com/2020/03/27/world/coronavirus-lockdown-relationships.html>

كما شددت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا على أنّ ظاهرة العنف المنزلي والتحديات الاجتماعية التي تواجهها النساء والفتيات في المنطقة العربية قد ازدادت سوءًا نتيجة فيروس كورونا، يمكن مطالعة الدراسة عبر الرابط التالي:
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00132_gpid_pb_ar_apr3.pdf

غدت ساحة للجزء الأكبر من الفعل الاجتماعي، وتحولت من مجال خاص إلى مجال عام يطل منه الملايين على العالم وهم يمارسون أدوارهم ووظائفهم عن بعد!⁴

يبدو أن أنشطة التعلم والعمل عن بعد ستستمر بعد كورونا ولو بشكل جزئي وانتقائي ريثما يتم اعتمادها أساساً لجميع ما يمكن منها⁵، وعلى علماء الاجتماع الانتباه إلى التحولات التي ستطرأ على تصميم البيوت لتكون قابلة لاستيعاب وظائفها الجديدة، وهل ذلك ممكن في عالمنا العربي الذي ترك لمهندسي البناء هندسة حياة وأنشطة كثير من الأسر التي تشتري شققاً جاهزة وفقاً لميزانياتها لا لحاجاتها ووظائفها، وذلك في انقلاب على سيرة أجدادهم الذين كانوا يصممون مساكنهم وفقاً لبيئاتهم وأنشطتهم الداخلية والخارجية، ربما نشهد إعادة نظر بتوزيع الفراغات الداخلية والمساحات الخارجية وفقاً للحياة الطبيعية الجديدة القادمة التي يجب علينا البدء بتصميمها.

(4) Enrique Dans, As Covid-19 Forces Millions Of Us To Work From Home, Which Are The Best Tools For The Job? Forbes, Mar 27, 2020, <https://www.forbes.com/sites/enriquedans/2020/03/27/as-covid-19-forces-millions-of-us-to-work-from-home-which-are-the-best-tools-for-thejob/#19e8849b61e0>

(5) Alex Hern, Covid-19 could cause permanent shift towards home working, the guardian, 13 Mar 2020, <https://www.theguardian.com/technology/2020/mar/13/covid-19-could-cause-permanent-shift-towards-home-working>

2 - ازدهار المجتمعات الرقمية

لسنا حديثي عهد بالرقمنة إذ تسللت إلى مجتمعاتنا نهاية تسعينيات القرن الماضي، وازدهرت بظهور مواقع التواصل الاجتماعي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتتصدر حاليًا المشهد العام بكليته⁶ باحتضانها كافة أشكال الأنشطة الحياتية اليومية الهامة، وحفظت لنا نزعتنا نحو التقارب، وغريزتنا نحو الاجتماع والتواصل وهي تشهد مع جائحة كورونا أكبر عمليات التواصل حجمًا وكثافة منذ ظهورها، وكأن ما كنا نستعد له منذ عقود جاء وقته الآن.

وهنا يمكن لعلم الاجتماع الرقمي كموضوع ناشئ لم يجد له مكانًا في جامعاتنا العربية بعد؛ أن يفرض وجوده بطرح التساؤلات حول التفاعلات الاجتماعية الرقمية، والشبكات الاجتماعية الجديدة الناشئة حول التعليم عن بعد، والعمل عن بعد، والتسوق الرقمي، والاجتماعات العائلية عبر الإنترنت، وتخفيف آثار العزلة والتباعد، ومدى جاهزية الدول والمجتمعات للتحول الرقمي المفاجئ. قد تحتاج مقاربات يورغن هبرماس في المجال العام وأخلاقيات التواصل إلى تفحص جديد وقد اختلفت المجالات العامة لا بضبط الأنظمة السياسية، ولكن بسياسات التباعد والحجر الصحي. هل ما زالت وسائل الإعلام تعيد تعريف ماهية العالم الذي نعيش به؟ أم أن لجان بورديار رأيًا آخر في «عالم الواقع المفرد» وقد فرض نفسه تحت تهديد الخطر الوجودي؟

(6) تظهر الإحصائيات المتعلقة بارتفاع نسبة استخدام الأجهزة الإلكترونية بسبب فيروس كورونا حول العالم، فقد ارتفعت نسبة استخدام الهواتف الذكية 70%، والحواسيب المحمولة بنسبة 40%. <https://www.statista.com/statistics/1106607/device-usage-coronavirus-worldwide-by-country>

تخوض البشرية في وقتنا الحالي تجارب غنية ستفرز تحولات سريعة تحتاج في الوضع الطبيعي إلى عشرات السنين، ويبدو أن هذه التجارب الغنية ستؤسس لواقع جديد تغدو فيه الرقمنة خياراً مفضلاً في التعليم والعمل، ذلك يحتاج إلى دراسات علمية لاستطلاع ما يجري في القطاعات كافة، وتقييمه، وتوجيهه نحو خيارات أفضل، تأخذ بعين الاعتبار رغبة المجتمعات من جهة، وإنجازات رأسمالية متراكمة للعالم «الحديث» الذي عرفناه من جهة أخرى، إذ تشير التوقعات أن كورونا قد تحدث الصدمة التي احتاجها كثيرون لإيقاع التغيير الذي طالما قاتل كثيرون من أجله في مجالات الاجتماع والبيئة والأعمال وغيرها، بحثاً الخطى سريعاً نحو التقنيات الجديدة اليوم كالطباعة الثلاثية، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات وفرض أشكال مختلفة تماماً من العولمة، وجعل الحديث عن ثورة صناعية رابعة أمراً شديداً الجاذبية.⁷

ولأننا اعتدنا التموذج خارج دائرة الفعل، قد تصبح كورونا وما تحدثه من تحولات مفاجئة غولاً يطيح بكثير من فئات المجتمع، لنجد أنفسنا أمام قضايا من شكل الفقر الرقمي، والأمية الرقمية، والفجوة الرقمية، واستعصاء إمكانية التحول الرقمي لكثير من الأعمال البسيطة، فيقع أصحابها ضحية الفقر والتهميش، أو أن تصبح الرقمنة خيارات مفروضة على جميع الفئات الاجتماعية لتسهيل مراقبتها وتوجيهها.

(7) Ed Conway, Coronavirus can trigger a new industrial revolution, The Times, Thursday March 05 2020, 5.00pm GMT. <https://www.thetimes.co.uk/edition/comment/coronavirus-has-a-silver-lining-cz8wpc6xj>

3- المجتمع الكوني: بين المحلية والعالمية

في حالة فريدة من الاجتماع الإنساني وتنازعه بين المحلي والعالمي، نجد ألا شيء أكثر محلية الآن من مجتمعات جمعت شتات أبنائنا واحتضنتهم داخل حدودها وعادت تنبش في وسائلها المحلية القديمة للعيش والبقاء، ولا شيء أكثر عالمية الآن من اجتماع شعوب الأرض على همّ واحد ومصير مشترك، فغدت تبحث في أكثر الوسائل حداثة للتواصل والعمل والاستمرار، وظهرت مشاهد تجمع تناقضات العيش البسيط إلى تقنيات العصر الحديث!

تقع موضوعات مثل: الهويات والانتماءات والثقافات الفرعية والنسبية الثقافية والعولمة والمحلية وغيرها؛ في صلب اهتمام علم الاجتماع الثقافي، الذي سيكون إطاراً لدراسة دوائر الانتماء التي كلما اتسعت أنبأت عن المشتركات الإنسانية، وكلما ضاقت برزت التمايزات الثقافية لبني البشر، ربما تعي شعوب الأرض أن ما خلقتة تناحرات دوائر انتمائهم كانت بفعل خطأ في الصور الانطباعية التي يرسخها الإعلام لتنمو على أكتافها ثروات تجارة الدم والسلاح، وليست هذه الأفكار كورونية المنشأ، وقد طرحها الفارابي قبلاً في «آراء أهل المدينة الفاضلة» وتحدث عن حالة كونية من الاكتفاء تعيشها المعمورة في أوسع ما يكون من دائرة لانتماء البشر على هذا الكوكب!

وفي علم الاجتماع السياسي، يثير الانتباه غياب قيادة عالمية توجه الأزمة الحالية، في وقت تداول ما يشير إلى صراعات على حلبة الموت والمرض، خفية وظاهرة، بين أطراف متنافسة حول من وكيف سيحكم العالم في القرن 21، من يحسمها لا بد أن يكون ذا قدرة على امتلاك الجيل الخامس من الإنترنت،

والتحكم بالحواسيب الكوانتية، والذكاء الاصطناعي، والأدوية البيولوجية، والسيطرة على الفضاء، والتواصل عبر الأقمار الصناعية، والسيارات ذاتية القيادة وغير ذلك. في مشهد قد يهدم أسس الصراعات الدولية السابقة، وتختفي معه معالم تصنيف الدول القديم، وتسود قيم سياسية اجتماعية جديدة برهن شكل النظام القادم!

وفي أجواء كورونا تتبادر إلى عالم الاجتماع السياسي تساؤلات حول وجود علاقة بين أشكال أنظمة الحكم وطرق التصدي للجوائح، وآليات الإفصاح عن المعلومات ومشاركتها مع المنظمات الدولية والإعلام، وقد بدا لنا أن أنظمة استبدادية كانت أكثر قدرة على ضبط انتشار الفيروس بفرضها لقواعد وقوانين ضبط اجتماعي شديدة الصرامة، وأن المجتمعات الديمقراطية المفتوحة رغم كونها أكثر تقدمًا وحرية وثقة وإفصاحًا عن المعلومات، إلا أنها كانت مسرحًا للوباء والتخبط والفشل في أكثر من جانب، وكما بدا أن المجتمعات تتفاوت في توجهها نحو الإجراءات الرسمية التي اتخذتها الحكومات للتعامل مع فيروس كورونا، وأنه ربما تميزت الحكومات في ردة فعلها تجاه الجائحة شدة وتراخيًا وفقًا لتقديرات يجدر كشفها، فهل استغلت الحكومات مواقفها لتحقيق مآرب أخرى؟ وهل تعلم الحكومات عن أمور خفية لا تدري عنها الشعوب؟ هل تقصّدت الحكومات إثارة الرعب والخوف في الشعوب؟ هل الإجراءات الرسمية زادت من مناسيب الثقة بالحكومات؟ هل سيقضي كورونا على أحلام الشعوب وتطلّعاتهم التي كانت تشغلهم قبل حدوثها؟ وهل يخلق ضعف المعلومات بيئة خصبة للإشاعات والأخبار الكاذبة ومن ثم الذعر والخوف والقلق؟ وماذا حدث في المجتمعات التي كانت تعاني الحروب

والمجاعات والصراعات المتنوعة في أوقات الجوائح وانتشار الأوبئة والأمراض؟ كلها أسئلة برسم الإجابة العلمية المنتظرة في حقل علوم المجتمع والإنسان. أما جغرافية الانتشار وسبب خلو دول مثل كوريا الشمالية، طاجكستان، تركمنستان، اليمن، جزر مارشال، ناورو، ميكرونيزيا، بالاو، ساموا، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جنوب السودان، سيراليون، جزر القمر، بوروندي، ملاوي، بوتسوانا، ليسوتو، ساوتومي وبرينسيبي من كورونا؛⁸ فإنها تثير تساؤلات حول ارتباط ذلك بخروج تلك الدول من دائرة الفعل والتنقل والعولمة والحدثة، فهل كان لعزلتها الجغرافية والثقافية دور في ذلك؟ وقد تكشف حقيقة فرضية أن فيروس كورونا يستهدف المجتمعات الغنية والمتقدمة.

وأقترح بدء النظر بموضوع جديد يسمى علم الاجتماع الكوفي، يتناول الظاهرة الاجتماعية بأبعادها الإنسانية الأوسع، وأرى ذلك ممكناً في وقت أصبحت وسائل الإعلام والتواصل الرقمية الحديثة تنقل لنا ملايين الصور وتوثق لنا آلاف الأحداث حول العالم، فضلاً عن وجود منهجيات رقمية جديدة قادرة على التعامل مع البيانات الضخمة التي تتدفق حول العالم من خلال الشبكات الاجتماعية، وسيساعد ذلك على إغناء الدراسات الاجتماعية المقارنة، وبناء التصورات النظرية المستندة على أوسع مدى للرؤية والتأمل، وقد يفسح ذلك المجال لبناء تصورات نظرية أوسع وأشمل عند توسيع دائرة الاستقراء والتأمل.

(8) Owen Amos, Coronavirus: Where will be the last place to catch Covid-19? BBC News, 3 April 2020, <https://www.bbc.com/news/world-52120439>

4 - التغيير الاجتماعي: تبدل التصورات وأمط العيش

في حالة من تراجع قيم الحرية لصالح قيم أخرى، فإنه لا شيء متحرر الآن أكثر من التصورات والأفكار والطرق التي كنا نرى بها العالم من قبل، ولا يخفى أننا نعيش تغييرًا متسارعًا ومفاجئًا وغير مخطط له فرض تحت ضغوط الحماية والخوف. فهل انقلب العالم أم انقلبت أفكارنا عنه أم انقلب على ذاته؟ هل نحن في حلم؟ أم أننا عدنا إلى وعينا؟

شاهد الناس مجتمعات الرفاهية، الحديثة، المتقدمة، الصناعية بحالة انكشاف غير مسبوقه لسوءاتها؛ نظام صحي منهار، وسياسات متلكنة في تقديم خدمات الرعاية واتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية السكان، وغربيون يرفضون العودة إلى بلادهم، ودول ضعيفة تؤوي أوروبيين، وحرقت علم الاتحاد الأوروبي في إيطاليا، والتدافع على المناديل الورقية في المراكز التجارية، ورئيس أمريكا يقرأ على نفسه التعويذات، ومدن أوروبية ولأول مرة ترفع صوت الأذان، والكثير مما لا يمكن حصره، كل ذلك في أنظمة ديمقراطية/ علمانية كانت تشكل حلمًا جميلًا لكثير من أبنائنا.

وتعرضت كثير من مسلماتنا وطرق عيشنا التي تشكلت خلال فترة طويلة من التناحر المفروض بقانون «أن المغلوب مولع أبدًا بتقليد الغالب»، وحالة «عصية التراث» إلى هزة نحت بكثيرين لرصد المفارقات بين ما تصورناه وما شهدناه ووضعها في إطار الطرفة المتداولة، وبآخرين لإقناع أنفسهم أنهم ربما يعيشون حلمًا ما.

يحلو للمتأملين في حقول الفكر ودوائر المعارف وقد منحتهم كورونا الوقت الكافي لذلك التفكير بمصير مفاهيم كانت طاغية قبيل أيام كالأسمالية، والخصخصة، وسوق العمل، والعولمة، والحدثة، والتجارة العالمية، والشركات العابرة للقارات، والعلمانية، والنيوليبرالية، وغيرها وهي تتعرض لضربات متتالية، تحدث معها تغيّرات لا يستهان بها في الرؤى والتصورات، وتفرض تحديات عظيمة على علم الاجتماع نأمل معها إعادة النظر بطرق الاشتغال به طوال العقود السابقة في عالمنا العربي!

إذا حدث ذلك ستتبدل أوراق «غابة الرموز» عند فكتور تيرنر وتظهر معاني جديدة لكل الأطر التصويرية التي فُرضت بالقوة الصلبة أو الناعمة، كما سيتعيّن النظر في «فهم الآخرين لنا»، في فهم ذواتنا التي ربما خبرت نفسها لأول مرة بعيدًا عن الصور النمطية السائدة، وقد تجرأت وسائل إعلام غربية على نقل صور الأبطال من بني جلدتنا وهم يقاتلون الفيروس ويضحون بأنفسهم لأجل هذه الغاية النبيلة.

وقد تغدو نظريات التحضر والتصنيع كلاً ما استعلائياً استعمارياً فارغاً ليس له صلة بالواقع، أما نظرية دوركايم في تصنيف المجتمعات البعيدة أساساً عن واقع عربي متأرجح بين التقليدي والمتطور، ربما تصبح مثاراً للسخرية وهي تنظر للزيادة السكانية كعامل أساسي في تحول المجتمعات من البسيطة إلى المعقدة، في وقت تستهدف الدول تقليل عدد سكانها للتخلص من أعباء رعايتهم، لاسيما كبار السن، فضلاً عن مشاهد العودة لأنشطة حياتية مرتبطة بالمجتمعات التقليدية البسيطة ونحن في عصر الرقمنة، كالعودة إلى الزراعة، والاكتفاء الذاتي، وصناعة الخبز البيتي ومؤونة البيت، وغيرها، وأظن أن

كورونا سيشكل نقطة بارزة في السير الذاتية لكثير من المفاهيم والموضوعات والأحداث عند النظر إليها من زاوية الخيال السوسولوجي كآلية للفهم والنظر العلم-اجتماعي.

سيكون مستغربًا استمرار حضور نظرية الأطوار الفكرية الثلاثة لأوجست كونت، كأطر تفسيرية لواقع نشهد فيه ونراقب عودة للفكر الديني في أبرز أروقة مؤسسات الدول الغربية السياسية والاجتماعية، ولا أقل من الجزم بعدم صلاحية نظريته لمجتمعات أخرى لا يشكل الدين فيها سلطة تحجر على العقل والعلم، وحين نتابع ما يقوله الفيلسوف الفرنسي الفرنسي ميشال أونفراي⁹، يتبادر إلى الذهن سؤال حول انتعاش أفكار ابن خلدون ونظريته الدائرية في سقوط ونهوض الحضارات، فهل حقًا ستتكفئ أوروبا إلى عهد «البداءة» وتدخل نادي أعضاء العالم الثالث؟ وهل نستفيد آئذ من أفكار بيتر بيرغر وتوماس لوكمان في البناء الاجتماعي للواقع وآليات بناء مجتمع جديد وفقًا لتصورات جديدة؟ وإذا كان ممكنًا تغيير المجتمعات الإنسانية لأنماط حياتها وتصوراتها بشكل مفاجئ وشامل وخلال فترة زمنية قصيرة!

وإذ حدثت تبدلات في مختلف أنماط العيش والأدوار الوظيفية داخل الأنساق الاجتماعية التقليدية، يعود من الضروري تدخل العدة النظرية والمنهجية للباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع التربوي لدراسة وتقييم الأشكال الجديدة من العمل والتعليم والتسوق، وما نشأ

(9) آدم جابر، فيلسوف فرنسي: أوروبا أضحت العالم الثالث الجديد وأزمة «كورونا» تأتي ضمن انهيار الحضارة اليهودية-المسيحية، القدس العربي، 22 - مارس - 2020.

عنها من تبدل في العلاقات والبنى التي تحكم سيرها، وما ظهر من مشاكل اجتماعية واستراتيجيات التكيف وغيرها مما يمكن رصده في هذه المجالات، وظني أن أشكال التعليم والعمل ستزدهر بشكل كبير بعد كورونا، وتجعل منها الحكومات خيارها المفضل، وقد تجد فيها المجتمعات فائدة كبيرة كذلك من جهة تخفيف مصاريف النقل والرسوم الدراسية، رغم خطورة السير بهذا الاتجاه دون دراسات حقيقية تراعى فيها مصالح المعلمين والعاملين الذين سيتعرضون لخسائر كبيرة في وظائفهم التي يمكن القيام بها بعدد أقل، أو باستبدالهم بروبوتات مبرمجة للقيام بأعمال بشرية في كثير من القطاعات.

ما يلفت الانتباه في حالة الإجماع على أن العالم بعد كورونا لن يكون كما قبله، هو غياب من يتحدث عن التخطيط والمشاركة في صياغة شكل العالم الجديد، وكأننا في هذه البقعة من العالم سنبقى كما كنا قبل كورونا خارج إطار العالم، وخارج إطار الفعل المستقل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأرجو ألا يكون ذلك صحيحاً.

5 - ما بعد المابعديات!

تهمنا كمتخصصين في علم الاجتماع النماذج الفكرية التي تطورت عبر تاريخ الفكر الغربي خلال العقدين الماضيين، لما لها من علاقة مع النظريات التي شكلتها ومناهج البحث التي تطوّرت عنها، ويلفت نظر المتأمل تراكم النماذج المابعدية في وصف مراحل التطور الفكري الغربي، وانتشاره على امتداد العالم، فما تفتأ تعلن كل مرحلة عن ذاتها، حتى تلحقها أخرى ما بعدية، فظهرت ما بعد الوضعية تعلن خطأ الوضعية، وما بعد الحداثة

تعلن فشل الحداثة، وما بعد الحقيقة تعلن ضياع الحقيقة، وما بعد الأخلاق تتحسس فقدان الأخلاق، وما بعد الإنسانية خشية على الإنسانية، وما بعد الرقمية تحسبًا لما هو قادم، وما بعد العلمانية إعادة للنظر في عنصر هام بالمجتمعات لا يمكن إغفاله.

كل هذه المابعديات في الفكر الإنساني تجعل الإنسان المتابع والمتأمل يطرح على نفسه سؤالاً بسيطاً ومعقدًا في الآن ذاته: ماذا بعد؟ هل سيكون لجائحة كورونا دورٌ في حسم شكل المرحلة الفكرية القادمة، ونحن نشهد تأثيرها في العديد من الرؤى والتصورات السائدة؟ صحيح أن النموذج المابعد حداثي هو الأكثر ازدهارًا في هذه المرحلة، ولكن هل سيطور ذاته، ويعلن موت الإنسان وعودة الإله إلى مركز الوجود؟ هل سنشهد انعطافة غربية باتجاه الدين، يستطيع رصد ملامحها من يتابع المشهد في الفكر الغربي عن كذب؟ متى وكيف سيحسم أهم جدل بين العلم والدين؟ هل يمكن للمجتمعات أن تحقق سعادتها المنشودة دون ذلك الحسم؟

قد تبدو تخصصات فرعية مثل علم الاجتماع الديني أو علم اجتماع الإسلام أو علم اجتماع المعرفة معينة للنظر في تساؤلات ملحة حول مآل المقولات المابعدية، ومآل مقولات «ما بعد العلمانية» وهي تقرر أن الدين عنصر جوهري في المجتمعات، وتبحث في الدور الذي يمكن للدين أن يقوم به في تلك المرحلة؟ وهل تمتلك الرموز الدينية بأشخاصها ومؤسساتها العدة المعرفية المطلوبة لصياغة ذلك؟

6 - الأخلاق أولًا وأخيرًا: أولويات القيم

كانت الحرية قيمة القيم، لا تعلق عليها أخرى في المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء، الأولى ممارسةً، والثانية تطلعًا، وتحت وقع الجائحة أعيد النظر بـ «أولويات القيم» وتصدرت قيم المسؤولية وحفظ النفس والتضامن المشهد الاجتماعي عبر الإعلام ومدخلات الناس على حساباتهم الرقمية، وتصريحات المسؤولين، وأصبح التباعد الاجتماعي، خلقًا اجتماعيًا وسلوكًا لتحقيق قيمة المسؤولية الفردية تجاه المجتمع والآخرين، وبات الالتزام بالحجر الصحي تدبيرًا مؤثرًا على الالتزام والحرص، لا بل اعتُبرَ مسؤولية تجاه الوطن.

كما غدت مسؤولية رأس المال، ومسؤولية الدولة، ومسؤوليات المجتمع، مهمة في حفظ النفس والمجتمع والوجود الإنساني، تليها قيمة التضامن الاجتماعي بعد تزامم المصائب القديمة إلى المتعلقة بأزمة كورونا على الأفراد والأسر، ويبدو كذلك أن قيم الفضيلة ستزدهر تحت وطأة العزل والحماية وتجنب انتقال العدوى، وأصبحت الفواشش والعلاقات غير الشرعية في زمن الكورونا محل ريبه وخوف، بعد أن كانت نسبة الولادات غير الشرعية (خارج إطار الزواج) في كثير من دول أوروبا تتجاوز النصف قبل كورونا.¹⁰

ويلحظ المراقب تحرر قيمة البطولة من صورة الجندي المحارب للأعداء، بعد أن تعلقت أمانى الشعوب والحكومات بأبطال آخرين مرابطين في غرف

(10) Martin Armstrong, Where babies are born outside of marriage statista, Jun 11, 2019. <https://www.statista.com/chart/13668/where-babies-are-born-outside-of-marriage/>

المرضى والمختبرات والرعاية الصحية، والخدمات الموازية، وبرزت قيمة العلم والمعرفة، والتفاني والإخلاص لكل الماكثين في مواقعهم الضرورية لاستدامة الحياة وتوفير متطلباتها الرئيسية.

والأخلاق والقيم والأعراف والعادات والتقاليد موضوعات أساسية في علم الاجتماع كونها تشكل أحد أهم مكونات الثقافة، ومن خلالها يمكن لعلم الاجتماع أن يتعامل مع تساؤلات تستكشف طبيعة القيم التي تسود وقت الأزمات الكبيرة، وكيف تعيد المجتمعات ترتيب أولوياتها المعيارية، وما المصادر التي تستند إليها في إعادة الترتيب، هل كانت بنوازع ذاتية أم بدوافع خارجية؟ وكيف يمكن تحول عدوى الفيروس إلى عدوى أخلاقية تنشر قيم الخير والتضامن والمسؤولية تجاه بعضنا بعضاً؟ كما يمكن النظر في القيم القابعة خلف وظائف الأنساق المختلفة والقيم القابعة خلف مصالح طبقية رأسمالية وقت الجوائح، ويبدو أن ما بعد أزمة كورونا سيشهد فتح ملفات حقوقية وأخلاقية فيما مورس من قبل كافة الدول من سياسات تتعلق بملفات حقوق الإنسان والتحيز والتمييز تجاه كبار السن والفئات الأقل حظاً عمومًا.

7 - مجتمع المخاطر: رؤية كورونية

اهتم علم الاجتماع بما يحيق بالمجتمع من مخاطر منذ نهايات القرن العشرين، وصدر لعالم الاجتماع الألماني أولريش بيك Ulrich Beck كتاب «مجتمع المخاطر» في 1986، عالج فيه آثار الحداثة على الإنسان والبيئة، ألحقه بآخر حول «مجتمع المخاطر العالمي» ليرصد فيه آثار العولمة في نشر مخاطر الحداثة في البيئة والاقتصاد والأمن والإنسان وأسماها المخاطر الطيارة،

العابرة للحدود والتي يمكن أن تحيق بالعالم أجمع، في صورة تستدعي إلى الذهن سلسلة السوائل والحدثة السائلة لعالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان، و«عالم منفلت» للأمريكي أنتوني جيدنز، وتشكّل حول مجتمع المخاطرة جدل كبير ساهم فيه عدد من علماء الاجتماع¹¹ جعل معه ممكنًا ولادة تخصص فرعي جديد علم اجتماع المخاطر أو علم اجتماع الكوارث، واعتبرت المساهمات الناقدة للحدثة الغربية إطارًا نظريًا غنيًا لهذه التخصصات وما يطرح فيها من موضوعات.

يحق للمرء الاندهاش من ازدهار تلك المجالات العلمية في مجتمعات لطالما اعتُبرت الأفضل، وتجاهلها في مجتمعات تحيق بها المخاطر من كل جانب؛ الحروب والفقر والجهل والأمية والاستبداد، بما يؤكد أحد أبعاد الأزمة العميقة التي تعيشها العلوم الاجتماعية العربية، ولعل كورونا وهي تعيد ترتيب أولوياتنا في الحياة، يكون لها الأثر ذاته في الخطط الدراسية في الجامعات وخطط الأبحاث في مراكز الدراسات العربية، ونبدأ بدراسة التجارب البشرية والتاريخية، وسياسات مواجهتها للمخاطر، والتعامل معها، ويكون لنا إسهام حقيقي في صياغة التوجهات النظرية العلمية في هذا المجال، ذلك أننا في هذه البقعة من العالم نملك موقعًا يتيح لتشكيل رؤية مختلفة عن تلك التي يراها آخرون في مواقع أخرى تجاه المخاطر البيئية والأمن والسلم

(11) أورد أوليرش بيك، عدد من الأعمال حول مجتمع المخاطرة العالمية، يمكن مطالعتها في نسخة من كتابه المترجم إلى العربية. أوليرش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، القاهرة- المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى 2013، ص7

العالمي، والعمولة الثقافية، والتميز والعنصرية، والاقتصاد الرأسمالي، وآخرها وليس آخرًا المخاطر البيولوجية والتقنية.

ونحن إذ نسعى لفهم واقعنا الاجتماعي، لا يجوز لنا أن نقتصر في ذلك على الرؤى والنظريات الغربية، ولعل كورونا يجعلنا نعيد النظر فيما لدينا من عدة مفاهيمية ونظرية وأفكار وازنة قدمها كثر، فننهض بها ونبني عليها ونطورها بالاستفادة من المنجز الحضاري الغربي لتساهم في بناء علوم اجتماعية حقة متعالية على أي مركزية تحاول بسط سيطرتها على الفكر الإنساني واحتكاره.

وفي إطار التفكير بالمنهج العلمية الممكن استخدامها في هذه الظروف، وبعد التأكيد على أهمية وضرورة إتقان المنهج الرقمية في العلوم الاجتماعية واستخدامها في أبحاثها العلمية؛ فإنني أنبه إلى أن المجتمعات البشرية تعيش حالة مختبرية مدهشة، فلم يكن يخطر في ذهن أوسع علماء الاجتماع خيالاً أن يحدث ما يحدث الآن للأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات والدول وحكوماتها والعالم أجمع، وكأنها دخلت في أوسع مختبر لنجرب كيف تتصرف المجتمعات عندما تغلق المجالات العامة، وكيف تعمل تحت ضغط الصدمة والفتنة، وكيف تتكيف سريعاً مع الظروف الجديدة، وعلى الباحثين استغلال هذه التجربة بسعيهم إلى جمع البيانات وتوثيق الأحداث والحالات وكل ما يمكن رصده في الموضوعات والمجالات التي أشرنا إليها في هذه المقالة، ويمكن للباحثين ومؤسسات البحث العلمي والجامعات العربية تشكيل بنوك للبيانات القابلة للبحث والدرس في حاضر الأيام ومستقبلها في مختلف التخصصات العلمية.

حاولت في هذه الصفحات القليلة جمع شتات بعض التأمّلات والأفكار التي ربما تراود كثيراً من المختصين في علم الاجتماع، وهم يرقبون حدثاً استثنائياً، فيه من اللاقومية ما يجعلنا معنيين، وأمام فرصة للمشاركة في التغيير ولو على نطاقات محدودة، ومن اللايقين ما يجعلنا متحوظين من الجزم في أي قضية، فجعل طرحها على شكل تساؤلات، وقد عرضت بعض ما يمكن تقديمه ضمن اختصاصات علم الاجتماع وعدته النظرية والمنهجية، وما يلزمنا في العالم العربي من مواكبة للمنهجيات الحديثة، وتطوير موضوعات جديدة، والمساهمة في صياغة الشكل القادم لحياتنا.

أسئلة بحثية تطرحها جائحة كورونا على علماء الاجتماع

أ. د. مصطفى عمر التير

أسئلة بحثية تطرحها جائحة كورونا على علماء الاجتماع

أ. د. مصطفى عمر التير

يتعرض العالم بين الحين والآخر إلى انتشار جائحة صحية، وإذا حصرنا اهتمامنا خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة، سنذكر إبولا، وسارس، وإنفلونزا الخنازير، ومتلازمة فقد المناعة المكتسبة (الإيدز)، سنجد أن البداية تكون في بلد واحد ثم تتوسع في بلدان الجوار.

يمكن أن ينحصر تأثير الجائحة في منطقة جغرافية بعينها في داخل إحدى القارات، ولا يتجاوز حدودها، كما في حالة جائحة إيولا في أفريقيا، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في جنوب شرق آسيا، ولكن، حدث في أكثر من مرة خلال حقبة التاريخ، أن توسع مجال انتشار الجائحة، فظهرت حالات الإصابة بالمرض في عدد كبير من البلدان وفي القارات جميعها.

لم تتجاوز عدد الوفيات بسبب الجائحة بضعة آلاف في حالتَي إبولا وسارس، لكنها تجاوزت حاجز 200 ألف نسمة في حالة إنفلونزا الخنازير، أما الإيدز الذي ظهر أول مرة في سبعينيات القرن العشرين، ولا يزال ينتشر في مختلف بقاع العالم؛ تجاوز عدد الوفيات بسببه 39 مليون نسمة، وتشير المؤشرات الميدانية، أن الآثار المدمرة، التي ستنسب إلى جائحة كورونا، ستكون أقوى من الدمار الذي تسببت فيه أي جائحة من الجوائح التي تعرض لها العالم في السابق، وقد لا يصل عدد الذين سيموتون إلى عدد الوفيات التي

تسبب فيها الإيدز، لكن تداعيات الجائحة الحالية في العلاقات الاجتماعية النفسية، وفي الاقتصاد، وفي السياسة، ستكون خطيرة جدًا.

بعض المظاهر والأعراض المصاحبة لانتشار هذا المرض، سبق للعاملين في القطاع الصحي تسجيلها في مناسبات سابقة، وبعضها الآخر لم تُشاهد من قبل، وكما حدث في حالات مماثلة، ظهر المرض في منطقة بعينها، في داخل بلد معين، ثم خرج منها ليغزو العالم بأسره.

من بين أهم خصائص هذا الفيروس طول مدة حضانتها، التي تبلغ الأسبوعين، وسهولة انتقاله بين الأفراد، إذ لا تظهر على حامل الفيروس أعراض واضحة خلال فترة الحضانة، وتنتقل العدوى إلى الكثيرين من الذين خالطهم، لذلك اتفق الأطباء على أن التباعد الجسدي، هو أسلم طريق لتجنب العدوى.

يبدو هذا على المستوى النظري أمرًا بسيطًا، لكنه ليس كذلك عند التطبيق، فالعادات الاجتماعية في غالبية المجتمعات، تحضُّ على عكس هذا التصرف عند الدخول في أي علاقة تفاعل اجتماعي، حتى ولو بين غرباء، وتحدد الثقافة المحلية المسافة بين شخصين أثناء عمليات التفاعل الاجتماعي، وذلك على ضوء طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الشخصين، وطبيعة عملية التفاعل ذاتها، فالمسافة قصيرة جدًا، أو حتى معدومة، في داخل الأسرة الواحدة، أو بين الأصدقاء، خصوصًا وأن أسلوب التحية في بعض المجتمعات لا يقتصر على المصافحة باليد، بل يمتد إلى المعانقة والتقبيل، والتباعد الذي يوصي به الأطباء الآن، أن لا تقل المسافة بين الشخصين عن متر ونصف، وإلغاء المصافحة باليدين، ولضمان هذه التعليمات؛ اضطرت السلطات في مختلف البلدان، إلى فرض قاعدة الإقامة الجبرية في البيت، التي امتدت إلى أسابيع بدلًا من أيام،

وقبل انتهاء شهر مارس 2020، كان حوالي نصف سكان العالم تحت الحظر، فأصبحت الشوارع خالية من المارة ومن السيارات، وباتت بعض أشهر مدن العالم التي كانت تعج بالحركة ليل نهار، كأنها مدن أشباح، وهكذا اضطرت نسبة من أفراد المجتمع إلى تغيير نمط نشاطها اليومي، فبدلاً من مغادرة المنزل خلال ساعات النهار الأولى، وقضاء أغلب ساعات النهار في مكان عمل بعيد من المنزل، تغيّر الحال إلى البقاء داخل المنزل، وبالنسبة للكثيرين، لم تكن هذه الحالة مصحوبة بأجواء الفرح والطرب، بل كانت مصحوبة بمشاعر الخوف والهلع المصاحب لحالة عدم التيقن، ويمكن الإشارة إلى هذه الحالة بـ «جائحة الخوف».

تغيرت الأنشطة اليومية للفرد؛ فمُنِعَ الطفل الصغير من اللعب خارج المنزل والذهاب إلى المدرسة، وتوقف العامل عن الذهاب إلى مقر عمله، وكذلك الموظف في القطاعين العام والخاص، وطلب من الناس العمل في البيت، وإذا كانت بعض الأعمال من الممكن مزاولتها من البيت وهي التي تعتمد أساساً على توظيف تقنيات الاتصالات الحديثة؛ إلا أن آلاف مجالات العمل لا يمكن مزاولتها عن طريق الإقامة في البيت.

على نطاقٍ أوسع، أغلقت البلدان حدودها مع جيرانها، إذ اعتبرت السلطة في كل بلد أن جميع البلدان الأخرى موبوءة، لذلك قررت ألا تستقبل منها زواراً، في حين سمحت بعض البلدان عودة مواطنيها العالقين في الخارج، بشرط خضوعهم لحجر صحي لمدة أسبوعين، وعندما اضطرت تلك البلدان إلى تشديد الإجراءات، أقفلت حدودها بالكامل، واضطر مواطنوها إلى البقاء في أماكنهم، بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية والمادية.

أربكت جائحة كورونا بانتشارها السريع برامج الدول للتعامل معها، واتضح أن القطاع الصحي العام في أغلب الدول التي توصف بالعظمى أو القوية أو المتقدمة، لم تكن مستعدة للتعامل مع الجائحة بكفاءة، ما أدى إلى ردود أفعال، نتج عنها توتر في العلاقات الدولية، وقد وُجِّهت انتقادات إلى الصين وأُتِّهت بالتكتم على البيانات، والتأخر في إخطار بقية بلدان العالم بطبيعة الفيروس الجديد، وفي المقابل اتُّهمت الولايات المتحدة أن الفيروس خُلِّق في معاملها البيولوجية، وهناك دول أعلنت عدم استلامها معدات طبية اشتريتها من الصين، لأن دولاً أخرى اعترضت طريقها واستولت عليها، وبعض دول أعضاء الاتحاد الأوروبي التي تضررت بدرجة كبيرة، انتقدت بقية الأعضاء بسبب تخلفهم عن تقديم الدعم.

كان المتوقع أن تتعاون الدول الكبرى، التي تمثل الأعمدة الرئيسة للنظام الدولي، وتضع خطة مشتركة لمواجهة التهديد، الذي يتعرض له العالم، كي تنجح في محاصرة الفيروس في أراضيها، ثم تقديم الدعم لتلك البلدان التي لن تنجح في محاصرة الفيروس، ما لم تحصل على دعم من الدول المتقدمة، ولكن بدلاً من هذا؛ ارتفع مستوى الانتقادات ومستوى الاتهامات المتبادلة فيما بين الدول، واتجه اهتمام كل دولة نحو الداخل، ضاربةً عرض الحائط بشعار «العالم قرية».

الأدهى والأمر، أن الدول الكبرى الغربية فشلت في اتخاذ قرارات صارمة لتحويل دون انتشار الوباء انتشاراً واسعاً، حيث وجدت أن إمكاناتها الصحية دون مستوى التعامل بفاعلية مع الجائحة، ويستدعي هذا الوضع طرح مجموعة من الأسئلة، يأتي في مقدمتها، لماذا انتصر فيروس كورونا على

الدول الكبرى؟ وكيف بدت ضعيفة وليست بالقوة المتخيلة؟ وهل يمكن توجيه اللوم إلى طبيعة النظام الدولي؟ الذي تشكل خلال الحقبة التي بدأت بتفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة، التي وظفتها في فرض فلسفتها وقواعدها وسياستها، بعد تبني مبدأ (New World Order)، بدلاً من (World System). حقبة شاعت خلالها أفكار تسوق إلى مبادئ نهاية التاريخ، وحتمية التحول نحو الديمقراطية الليبرالية، وسيطرة قواعد السوق، وتحول العالم إلى قرية كونية.

نجح نسق العولمة، الذي ساد خلال السنوات الأخيرة، في التشبيك بين البلدان في عدة مجالات أهمها الاقتصاد والتكنولوجيا، لكن العولمة لم تساعد في إزالة حواجز أخرى مهمة، لذلك لم تختفِ الخلافات التي تغذيها عوامل دينية أو ثقافية، ما أدى إلى تزايد معدل الصدمات العسكرية، وتعدد المناسبات التي يظهر فيها فشل العولمة واضحاً حتى بين أعضاء النادي الواحد، مثل الخلاف الذي حدث داخل الاتحاد الأوروبي. وفي ظل العولمة، ارتفع معدل اتصال أطراف العالم بعضها ببعض، وعملت ثورة تقنية الاتصالات على هدم الجدران، التي سبق للدول أن بنتها حول حدودها للمحافظة على الخصوصية السياسية والثقافية، فانسابت المعلومات والأخبار والموضوعات عبر الحدود، وتقلصت درجة تحكم السلطة المحلية في مضمون المعلومات التي ترغب في أن يطلع عليها مواطنوها، والقواعد والعادات التي يجب التطبع بها والمحافظة عليها، وبدا المشهد العالمي، وكأن الدولة القومية في طريقها إلى الزوال.

ومع أن بعض الأحكام التي أشير إليها سابقاً لها مؤشرات إمبريقية، نقول أن العولمة لم تلغ جميع أدوار الدولة القومية في البلدان التي تلتزم

أنظمتها السياسية بالديمقراطية الليبرالية، فلم تتنازل عن جميع أدوارها، وظلت مسؤولة عن حفظ الأمن، وتنظيم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع، والإشراف على توزيع الدخل القومي، لكن يمكن القول أن درجة إدارتها للشأن العام ضعفت بعض الشيء، ما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة فاعلين آخرين، خصوصاً أولئك الذين يستمدون قوتهم من سلطة المال، بعد تكدس الثروة في أيدي عدد صغير من أفراد المجتمع ومؤسسات اقتصادية عملاقة عابرة للقارات، وانحسار دولة الرفاهية بنماذجها المختلفة.

تزامن هذا مع ظاهرة عالمية، حيث جُعِلَ التسليح على رأس قائمة الدولة القومية، وعليه تسابقت الدول المتقدمة تكنولوجياً في مجال صناعة السلاح، وعلى الجانب المقابل تسابقت بقية الدول، بما فيها الصغيرة في شرائه وتكديسه، وتم هذا النشاط بالنسبة للجانبين على حساب تدعيم وتقوية البرامج والمؤسسات التي تعمل على الارتقاء بمستوى الحياة لجميع المواطنين دون تمييز، ووضَع قواعد تضمن توزيعاً عادلاً للدخل، لذلك ارتفعت معدلات البطالة، وتباعدت الهوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية، وتكاثرت أعداد الفقراء، ليس في الدول الفقيرة فحسب، بل وُجِدَتْ هذه الظاهرة حتى في الدول الغنية في الموارد الطبيعية.

احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الصدارة في نادي الدول الغنية اقتصادياً، وتنافست بقية أعضاء النادي إلى احتلال المراكز التالية، وقد ظهر فيروس كورونا في الصين البلد الذي يحتل الترتيب الثاني في هذا النادي، ولم تمضِ على بداية ظهوره أكثر من ثلاثة أشهر حتى بدأ أن الانتشار

الواسع للجائحة تقع مسؤوليته على بلدان نادي الأغنياء؛ وبالتحديد الولايات المتحدة، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا.

يتوقع المتابع، أن تكون الدول الغنية مرشحة أكثر من غيرها، كي تتعامل بمهارة وكفاءة مع الكوارث والمخاطر التي تجتاح العالم، وأنها الأقدر على حماية مواطنيها من النتائج السلبية التي تنتج عن الأخطار التي تحدث فجأة، لكن الأمر المحير، هو أن الصين التي يسكنها ما يقارب المليار ونصف نسمة، بدت مساهمتها في حجم المصابين بفيروس كورونا متدنية مقارنة بالأرقام التي سُجِّلت في البلدان الأوربية المشار إليها سابقًا، فعندما وصل عدد المصابين بالفيروس مليون شخص يوم 2 أبريل 2020، ووصل عدد الوفيات 52 ألف نسمة، كانت مساهمة الصين حوالي 8 بالمئة من حجم المصابين، و6 بالمئة من حجم الوفيات، وعندئذ وصلت نسبة المصابين في الولايات المتحدة 27 بالمئة، وإيطاليا 12 بالمئة، وإسبانيا 11 بالمئة، وإذا أضيفت نسب المصابين في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تصل نسبة مساهمة هذه البلدان 68 بالمئة، و73 بالمئة في عدد الوفيات.

الأحداث التاريخية التي قادت إلى تغييرات دراماتيكية على مختلف المستويات والأشكال، مثل الأديان، والكوارث الطبيعية، والحروب، والثورات بأنواعها السياسية والعلمية والتكنولوجية؛ أخذت في بعض الأحيان شكل جائحة وبائية، وهو الشكل الذي يهمننا في هذه المداخلة، لذلك نفترض أن مراحل تطور جائحة كورونا، وأسلوب انتشارها، وحجم الأضرار البشرية والمادية التي تسببت فيها حتى الآن، سيكون له تداعيات على مستوى الفرد والمجتمع، وستطال المجالات الرئيسة لحياة البشر بمواصفاتها النفسية

والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وستؤدي إلى ظهور ظواهر جديدة على جميع الأصعدة، وستفتح الباب أمام سيل من الأسئلة الجديدة، تُطرح على المسؤولين عن إدارة الشأن العام، وعلى الباحثين في مختلف مجالات المعرفة، لعلهم يجدون لها إجابات شافية.

يفترض أن تلجأ المجتمعات إلى أن تبني الإجابات على نتائج أبحاث علمية، وليس على تخمينات أو تكهنات أو الاستعانة بالغيبيات، ومع أننا نعيش في عصر تبوأ فيه المعرفة العلمية مكانة عالية، لا يزال المدعوون للمعرفة، والمتنطعون، والمشعوذون، يحتلون مراكز قيادية في دوائر القرارات الرسمية، خصوصًا في مجتمعات العالم الثالث، ونفترض أن المجتمعات التي تصنفها الأدبيات المتداولة « متقدمة»، سيحصل فيها الباحثون الذين يتقيدون بالقواعد الصارمة للمنهج العلمي على فرص جيدة في النشاط الموجه نحو الإجابة عن الأسئلة الجديدة، لذلك سنحاول في الجزء التالي اقتراح قائمة تتضمن بعض الأسئلة البحثية التي يمكن أن تطرح على المتخصصين في علم الاجتماع، وسنقسمها إلى قسمين: (1) أنماط التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. (2) العلاقات الدولية والنظام الدولي.

أولاً: الفرض العام بالنسبة لأنماط التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية يمكن صياغته كالتالي: ستحدث تغييرات جوهرية في أنساق القيم، وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية في مجتمعات كثيرة من بينها العربية، وفيما يلي بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الفرض:

1 - ما هو الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في توعية المواطنين بالخطر المصاحب للجائحة؟ وما مدى نجاحها في توصيل المعرفة العلمية وإبعاد التفسيرات غير العلمية حول الجائحة في كل مجتمع؟ وإلى أي مدى كان لها دور في تعاون مختلف مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، لتنفيذ السياسات الرسمية التي اعتمدها الدولة في حربها ضد الجائحة في داخل كل مجتمع؟ ولماذا لم تحقق نجاحًا يذكر على مستوى التعاون الدولي؟

2 - هل ستفقد قيمة التباعد الجسدي- التي تم التأكيد عليها- إلى انتهاء بعض العادات وانتشار عادات جديدة، وهل سيقود هذا إلى تطور عادة (أكثر تباعد وأقل علاقات قربي) ثم ما هي الفئات التي ستتأثر بدرجة أكبر، وما تأثير كل هذا على العلاقات الاجتماعية التقليدية في مختلف المجالات، ابتداء من مؤسسة الأسرة، ثم إلى باقي المؤسسات الاجتماعية الأساسية؟ وهل يمكن أن تتطور تداعيات تنعكس سلبًا على العلاقات مع الأجانب والغرباء؟

3 - هل يمكن للتكنولوجيا المساعدة في تخفيف الآثار السلبية للعزل الاجتماعي؟ وهل من الممكن أن تحل وسائل التواصل التكنولوجي محل التفاعل الاجتماعي وجهًا لوجه بالنسبة لبعض الفئات، وكذلك بالنسبة لبعض المجالات كالعامل مثلاً؟ وما هي التجديدات التي ستطور بهدف التعويض عن إلغاء لغة الجسد؟

4 - كيف يمكن أن يتطور الخوف إلى جائحة؟ وما هي الخطوات الضرورية للتعافي؟ وكيف تختلف فئات المجتمع العمرية وكذلك الاجتماعية في هذا الشأن؟ وهل يمكن أن تكون له آثار على الصحة النفسية فيزداد عدد غير السويين نفسيًا.

5 - إلى أي مدى تنطبق نظرية الوصم على المتعافين من المرض؟ وما هي مظاهر تطبيق النظرية في مجتمعات بعينها؟

ثانيًا: الفرض العام بالنسبة للعلاقات الدولية والنظام الدولي يمكن صياغته كالتالي: ستتغير طبيعة العلاقات بين الدول وكذلك التكتلات الدولية، وسينعكس هذا على النظام الدولي ببعديه السياسي والاقتصادي، وفيما يلي بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الفرض:

1 - كيف عملت الجائحة على تقوية دور الدولة؟ وهل سيقود ذلك إلى عودة دولة الرفاهية في البلدان التي راهنت على دور السوق؟ وما مصير فئات المجتمع المهمشة والفقيرة؟

2 - هل ستتمكن الصين من الاستفادة من النجاح الذي حققته في السيطرة على الجائحة مقارنة بالدول الغربية القوية، بحيث لا تنحصر القوة في الاقتصاد والقوة العسكرية، وإنما تمتد إلى القوة الثقافية أيضًا، وتصبح الدولة المهيمنة عالميًا وتحتل المكانة التي تتمتع بها الولايات منذ زمن؟

3 - ما هي ملامح النظام الدولي الذي سيتطور في المستقبل؟ وكيف ستكون عليه حالة القطبية؟ وما هي المتغيرات التي سيكون لها التأثير الأقوى في تقدم دول إلى مركز القيادة وتأخر أخرى؟

4 - كيف يمكن بناء عولمة جديدة بمسحة إنسانية، بحيث تعمل على التقليل من مصادر الاختلافات المسببة للصراع بين المجتمعات، وتعمل على تقوية التعاون بينها؛ ليكون تعاونًا يقوم على مبادئ المساواة بدلًا من أسلوب السيطرة، واحترام تعدد الثقافات بدلًا من إلغاء التعدد لصالح ثقافة بعينها؟

5 - كيف يمكن تطوير نظام ديمقراطي يتم فيه التخلص من شوائب الديمقراطية الليبرالية، ويضمن ارتفاع درجة المشاركة السياسية للمواطنين، بعد بناء عقد اجتماعي جديد يكون فيه دور كبير للمؤثرين الفاعلين من خارج الدولة للمساهمة في عمليتي المساءلة والمحاسبة على التقصير؟

ما بين العولة والحياة اليومية: تأملات متجددة

أ.د. حسن رشيق

ما بين العولمة والحياة اليومية: تأملات متجددة

أ.د. حسن رشيق

أخبرني والدي كيف عاش وباء الطاعون في قريته (جنوب المغرب) ما بين سنتي 1940 و1945، لقد كان أمرًا لا يحتمل، وأنا أسمع وصفه للأجساد المتعفنة، كان الشخص المصاب يهذي ويجن، وقد سكن الرعب القرية ولم يعد لأحد الجرأة ليستسقي ليلاً، إذ كانت تتراءى له في كل مكان أشباح وعفاريت تخترق برؤوسها السماء، لم يكن الناس يحصون أمواتهم، والوالد نفسه فقد العديد من أقاربه، منهم أخته سنة 1943 ووالدته سنة 1945.¹ ولإعداد كتابي عن والدي، كان علي أن أقرأ ما تيسر من تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب، كنت أعتقد أن الأوبئة لن تفلت أبداً من قمقوم الماضي، والذاكرة والتاريخ، كنت أعتقد أنها دفنت إلى الأبد، ثم طرأ وباء إيبولا قبل سنوات، لكنه ظل محلياً، ومع وباء كورونا المستجد، نكتشف جانباً قائماً للعولمة.

تأمل متجدد للعولمة

من بين الأسئلة التي تُطرح والتي سيتم طرحها بدقة أكبر، تلك المتعلقة بتأمل متجدد للعولمة، فقد بدأ الحديث عن عولمة مضادة، أو عولمة أخف، والقول بأن العالم قرية صغيرة صحيح بالنسبة للذين لديهم القدرة على

(1) حسن رشيق، عودة إلى زمن والدي، مقاربة أنثروبولوجية، ترجمة عز الدين العلام، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 2014.

اختزال الزمان والمكان (وسائل النقل، تأشيرات الدخول والإنترنت). على أي حال، يؤكد وباء كورونا أن العالم صغير، ولكن أيضاً أن القرية الصغيرة تتكون من منازل قومية متناثرة ومنغلقة على نفسها، تداوي جروحها منفردة، تحد ما استطاعت من علاقاتها مع الخارج، وغالباً ما تقتصر هذه الاستقلالية على الأشياء المادية: الاكتفاء الذاتي للبلاد في المجالات الصناعية (تصنيع الكمادات)، الغذائية، الصيدلانية، الطبية، وما إلى ذلك.

لكن، لن نرمي الجمل وما حمل، فالعولمة مجموعة من العمليات المتناقضة تقوم بها مؤسسات لديها أفكار ومصالح متباينة أو حتى متعارضة، يجب إرساء توازن مع الفاعلين الإيجابيين-وما أكثرهم- ويجب أيضاً أن يفرض الباحثون في العلوم الاجتماعية-الذين غالباً ما يتم تجاهلهم- هذا التوازن بين العلوم المحلية والعلوم الغربية بشكل عام، بلا تبعية ولا انغلاق، والسؤال الذي يجب طرحه حالاً ومستقبلاً من قِبَل جميع الباحثين بغض النظر عن أي انتماء كان، يتعلق بآثار هذه الأزمة الصحية على حرفة الباحث في العلوم الاجتماعية، توجهاتها، وأسئلتها المستقبلية، وما يزال من المبكر الإجابة على هذه الأسئلة بطريقة دقيقة، فهي تستحق التريث، ولو أن المجازفة في الأوقات الحرجة محمودة.

لولا العولمة، لم يكن لهذا الوباء أن ينتشر بسرعة، كورونا هي فرانكشتين العصر الحديث، فهي أيضاً فرت ونجت من قوة العلماء وسرية المختبرات، هذه هي الآثار الضارة وغير المتوقعة للسيطرة اللامتناهية على الطبيعة باسم العلم والتكنولوجيا، وفي مرحلة ما، يبدو وكأن الطبيعة تثور وتنتقم حتى.

الأنثروبولوجيا، أو أي علم آخر، يتم تعريفه على أنه توسيع لآفاق المعرفة البشرية، يمكن أن تساعدنا على فهم العلاقات المختلفة مع الطبيعة بشكل أفضل، بدءًا من «البدائي» الذي يقوم قبل القنص بطقوس يلج من خلالها في علاقة روحية مع بيئته، الغابة، الأدغال، داعيًا المغفرة من روح طرائده، ولا يتعلق الأمر بأن نصبح بدائيين أو رومانسيين، لكن دعنا- بكل تواضع- أن نتعلم منهم دروسًا: «الطبيعة ليست ملكنا». في المغرب، وربما في بلدان أخرى، يعتقد البعض أن الفضاء غير المأهول (غابات، سهوب، جبال) هي في حيازة الجن الذين سُموا بشكل ملطف «سادة المكان» (مَالين لَمَكان).

إذا تركنا جانبًا الغشاء الرمزي الذي يمكن أن يتغير وفقًا للثقافات، فإن فكرة التنمية المستدامة المبتدلة أحيانًا، تُعبّر من حيث الجوهر عن نفس المبدأ: الطبيعة ليست ملكًا لنا حصريًا. إن التفكير في الأجيال القادمة موقف كريم، رمزي وعقلاني، وما زلت أتذكر نصًا قرأته وأنا ابن العاشرة، نص يجب نقشه على الرخام: صبي يقترب من جده وهو يزرع نخلة (فسيلاً)، عبّر الحفيد عن دهشته لجده الذي لن يحيى حتى يأكل ثمرها، فأجاب الجد: غرسوا وأكلنا ونغرس ويأكلون. إنه ذروة التضامن، أن تفكر في أناس لم يروا النور بعد.

هذا التضامن تفتقره العوامة التي نعيشها، ولقد كشف الوباء عن احتماء الدول خلف حدودها، وعانى الإيطاليون من أنانية الدول المجاورة وعبّروا عنها بمرارة، لهذا لا ينبغي تعريف العوامة فقط على أنها اختزال تدريجي للزمان والمكان. أتلقى بريدي الإلكتروني في نفس الوقت من صديق يقطن أبعد قارة، بينما في الماضي، يستغرق وصول البريد أيامًا.

إن إحدى المهام التي تنتظرنا، بصفتنا باحثين، مواطني بلداننا ومواطني هذا العالم الممزق، هي مراقبة الأشكال الجديدة للعوامة في علاقتها مع عودة دولة قومية تحمي مواطنيها، وأحد الاتجاهات المرجوة هي مضاعفة الدراسات حول البعد الثقافي والرمزي للظواهر الاجتماعية، إذ توضح لنا الأزمة التي نمر بها مدى أهمية الثقافي، الرمزي، والقيمي: لقد لاحظنا، في المغرب، من خلال كل أشكال التواصل، عودة منتظمة للتضامن، للثقة في الدولة ومؤسساتها، للمواطنة، لتقوية الرابط الاجتماعي.

الحياة اليومية والمعرفة المشتركة

نعتقد أن العلوم الاجتماعية في الدول العربية قد أهملت الحياة اليومية العادية²، وبعد ظهور الوباء، كان من السهل ملاحظة كيف انقلبت حياة الناس رأساً على عقب، وفرضت قواعد جديدة. إن ما يصعب على الناس اجتماعياً هو تعليق القواعد المعتادة التي هي معالم حياتهم اليومية، تعليق اللحظات التي تؤطر حياتهم، الدراسة، العمل، المسجد، المقهى، زيارة الأقارب والأصدقاء، التمارين البدنية، مشاهدة مباراة لكرة القدم، فلم يعد الوقت إيقاعياً، تتشابه الأيام بالنسبة للأغلبية، والأسابيع أيضاً، لا بداية لها ولا نهاية، ويبقى الأصعب تبني معتقدات جديدة وسلوكيات جديدة في وقت وجيز، ونحن نعلم أن المعتقدات تستغرق وقتاً للقبول، للاستيعاب، للانتشار،

(2) انظر، محمد العيادي، حسن رشيق، محمد الطوزي، الإسلام في الحياة اليومية، ترجمة محمد وازيف ومحفوظ السويدي، الدار البيضاء، ملتقى الطرق، 2013؛ حسن رشيق، «اللباس بين التقاليد والأيدولوجيا والمعرفة المشتركة»، الدوحة، مجلة عمران، 2012، عدد 2، ص 98-85.

وللتعميم، غير أن ما طُلب من الناس هو أن يعتقدوا فوراً ويمثلوا للتعليمات الرسمية.³ وإليكم نكتة، وصلتني عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، توضح هذه الصعوبات:

«لمدة ساعة، وأنا أشرح لشخص خطر فيروس كورونا، وكيف ينتقل من شخص لآخر، والاحتياطات الواجب اتخاذها، عدم المصافحة، غسل اليدين، واحترام التباعد الاجتماعي. في النهاية، يفاجئني، يعانقني، يقبل جبهتي ووجهي داعياً لي: الله يرحم من قرأك / علمك.»

لهذه النكتة مغزى: ليس من السهل التواصل من أجل وضع معايير جديدة وقواعد جديدة في أسرع وقت ممكن وبفعالية، فالمواطن في مركز اهتمامات الدولة ومؤسساتها قلب هدف تواصلها، غير أن معرفتنا الضعيفة بحياته اليومية في الأوقات العادية لا تساعدنا على فهم وإدارة حياته اليومية بشكل أفضل في أوقات الأزمات.

في الأوقات العادية، تعاني المجتمعات والعالم من اللائقين، ولكن بشكل متقطع فقط، ولكن حالياً، كل يوم تقريباً يواجه الناس اللائقين، فيكتشفون الشيء وعكسه، والخبر ونفيه، إذ لا يمكن لأحد أن يتوقع متى ينتهي الوباء، ومع سير المسؤولين ببطء نحو أفق غير واضح، يزداد اللائقين، لاسيما مع شبكات التواصل الاجتماعية، وما أكثر النصائح- جلهما بدون ناصحين- التي

(3) حسن رشيق، «كيف تغير جائحة كورونا نمط الحياة وعادات المغاربة؟»، حواره محمد تربي الربيعو، موقع قنطرة، 12 أبريل 2020. الرابط،

حوار-مع-عالم-الأنثروبولوجيا-المغربي-حسن-رشيق-المغرب-كيف-<https://ar.qantara.de/content/> تغير-جائحة-كورونا-نمط-الحياة-وعادات

تخبرك بوجوب ارتداء الكمامة أم لا، ماذا تأكل، ماذا تشرب لمحاربة فيروس كورونا، وهكذا أصبحت بعض المواد، كالثوم، نادرة في أسواق مدينتي. ما المعلومة الصحيحة؟ ما الخبر الزائف؟ لمن تصغي؟ من تصدق؟ كل منا خبر كيف أن زمن كورونا محفوف باللايقين، بالتردد، بالحيرة، بسوء الفهم.

كيف يمكن تدبير المخاطر والتعامل مع اللايقين من منظور العلوم الاجتماعية؟ كيف يمكن تدبير عزل الناس في بيوتهم لمدة طويلة؟ كيف نعرف ما إذا كان المواطنون متحدين أم فردانيين (شراء الأسلحة من قبل الأمريكيين) لسنا مستعدين تمامًا للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، لأننا بالفعل لم ندرسها بما فيه الكفاية قبل حلول الخطر.

في أوقات الأزمات، من الضروري جدولة الأسئلة العاجلة والاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا التي تلزم الجماعات البحثية، فلا نستطيع كباحثين منعزلين الإجابة عن هذه الأنواع من الأسئلة التي تتطلب بنيات بحثية وموارد بشرية ومالية مناسبة. يمكن أن نرغم على الاستمرار في إنتاج أعمال جيدة بشكل فردي، وفي أحسن الحالات، يمكننا تشكيل مجموعات بحثية مؤقتة لإنجاز دراسات تتجاوز قدرة الفرد، غير أن الإيقاع سيكون بطيئًا، ونطاق الأسئلة المستجدة التي تطرحها هذه الأزمة على علماء الاجتماع محدودٌ جدًا.

تعتبر البنية الفعالة لحقل العلوم الاجتماعية أمرًا ضروريًا، لأن هناك جداول أعمال ومهام تتجاوز قدرة الفرد المنعزل، والتي لا يمكن الاعتناء بها

إلا من قبل مجموعات مبنية من الباحثين، والبنينة ضرورية لأنها تضمن الخلف، وتضمن استدامة المشاريع وتجديدها، وتراكم المعرفة ونقلها، والاستجابة للمطالب الاجتماعية والسياسية لبلداننا، في الأوقات العادية كما في أوقات الأزمات.

سجن الحماية: جائحة كورونا مقاربة اجتماعية

أ.د. لاهي عبد الحسين

سجن الحماية: جائحة كورونا مقاربة اجتماعية

أ.د. لاهاي عبد الحسين

لا أحد يستطيع أن يغفل حقيقة أن الوباء الأسرع انتشاراً في العالم -والذي أطلق عليه كوفيد19، أو كورونا- أضرّ البلدان الغربية المتقدمة في العالم؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وألمانيا...، أكثر بكثير مما فعل بالبلدان التي تعدّ متراجعة من النواحي التنموية.

جاءت كورونا لتصنع لحظتها التاريخية، وتتحدى مفاهيمنا وأفكارنا وكل ما اعتبرناه صحيحاً ومقبولاً حتى الآن، حيث درجنا على اعتداد أن ضرر العولمة يطال البلدان الأفقر والأقل تطوراً، وخلصنا إلى أن العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد أسهمت في إضعاف الضعيف وتقوية القوي، وبدا ذلك صحيحاً.

من جانب آخر، ومن وجهة نظر علم اجتماع التنظيم، صار في عداد المسلمات القول أن لا خوف على دولة المؤسسات. ولما كانت الدول الغربية المتقدمة دول مؤسسات فستنجو لا محالة، وبسهولة، أما بلداننا فسيتساقط فيها الأفراد كالبرق، وليس فقط مثل أوراق الشجر في فصل الخريف. هكذا بدا الوضع للوهلة الأولى، وقد أشارت كل التوقعات إلى قدرة الغرب المتطور النامي على النجاة، فيما ستندم قدرة بلداننا في الشرق العتيق على مواجهة

الجائحة، يبيد أن تطورات انتشار الوباء وطرق التعامل معه أظهرت حقائق مختلفة على أرض الواقع.

ظهر واضحًا من خلال هذا السيناريو المألوف، كيف أن مجتمعات الشرق العربي والإسلامي انسأقت إلى الغرب المتقدم، وتتبع أخباره، وتعلقت بمقارناته في مواجهة الجائحة، فكان أن انتشرت الكمامات، وتشكّلت لجان خلية الأزمة على الصعيد الوطني، وفرض الحظر العام، واهتمت الحكومات تمامًا كما يفعل الغرب المتقدم، وقرع فشل القطاع الصحي في البلدان المتقدمة ناقوس الخطر في بلداننا، وكان لسان حال الفرد والمؤسسة على السواء في مجتمعاتنا يردّد «إذا انهار القطاع الصحي في بلدان متقدمة بدلالة عدد الإصابات، وتساعد نسب الوفيات بالمقارنة، فكيف بنا!».

يذكر أنه طبقًا لإحصائيات جامعة جون هوبكنز الأمريكية، فقد تجاوز عدد الإصابات في العالم سقف المليونين حتى لحظة كتابة هذه المقالة، منتصف نيسان/أبريل من العام الحالي على مستوى العالم، فيما تجاوزت الوفيات (148) ألف نسمة، مسجلةً نسبةً تقرب من 7%، فيما اقترب عدد الإصابات من (700) ألف نسمة، واقترب عدد الوفيات من (34) ألف نسمة؛ ليسجل نسبة تزيد على 5% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير أحدث التوقعات إلى أن عدد الوفيات في الولايات المتحدة سيصل إلى أكثر من (60) ألف حالة، بحلول آب/أغسطس القادم، وهذا ما أدى إلى موجةٍ من انتقادات حادةٍ ومتسارعةٍ للأداء الحكومي، وتحميل إداراتها مسؤولية ذلك، بسبب الإهمال، وعدم استباق الأوضاع، وتهيئة الخطط اللازمة لتفادي نتائجها الكارثية، وقد عبّر عالم اللسانيات والفيلسوف الأمريكي نعوم

تشومسكي البالغ من العمر (91) عامًا عن ذلك بالقول: «كان يمكن تفادي خطر انتشار الوباء، بسبب توفر معلومات عنه، وصلت منظمة الصحة الأممية منذ نهاية العام الماضي، ولكن الولايات المتحدة تجاهلت الأمر، وتبعثها كل من بريطانيا وألمانيا، فيما اتخذت دول أخرى؛ مثل الصين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة إجراءات محدّدة بغرض الوقاية»¹.

وقد بدأ أنّ انهيارَ القطاع الصحي في الولايات المتحدة بدلالة الإحصائيات المشار إليها -والتي تشكل 31% من عدد الإصابات في العالم- أثارَ هلع العالم، من حيث أنّه غالبًا ما يُنظر إلى القطاع الصحي الأمريكي على أنّه الأكثر تقدمًا وكفاءة وفعالية. أضف إلى ذلك أنّ إصابة عدد من الأشخاص المعروفين، من أمثال رئيس الوزراء البريطاني بورييس جونسون، وشخصيات رياضية وفنية معروفة أخرى بهذا الفيروس، أسهمت في زيادة درجة القلق والتوتر، حيث ظهر للعامة أنّ الفيروس يقتحم الجميع، ولا يميّز بين مجتمع متقدم أو نامٍ، ولا يفرّق بين شخصية معروفة ومشهورة وأخرى ضامرة ومجهولة، وكان من شأن أمورٍ من هذا النوع أنّ تنعش صنعة «تطهير» الإشاعات التي اتسم بعضها بالخطورة، كما في أنّ «الفيروس ينتقل عبر الهواء»، ولم يكن هذا إلا محض هراء.

وبالعودة إلى لغة الأرقام في مجتمعاتنا فقد بدأ أنّ عدد الإصابات -وبالتالي عدد الوفيات- أقلّ بكثير، باستثناء إيران التي بلغ عدد الإصابات فيها إلى أكثر من 78 ألف نسمة، ولم تصل كثير من الدول العربية؛ مثل

1) Aljazeera.com/news/2020/04/noam-chomsky

المملكة العربية السعودية سقف السبعة آلاف إصابة، وكذلك الحال في بلدان أخرى، من بينها العراق.

صحيح إنّ هناك حالات إخفاق وفشل وتقاعس، وحتى امتناع عن الإبلاغ، بيد أنّ الوضع من هذا الجانب لم يضرب هذه البلدان بمقتل، ولكن الذي أصابها بمقتل إدراك حجم التبعية الفكرية والإعلامية والعلمية لهذه البلدان للبلدان الغربية المتقدمة، وهذا ما يفسّر حالة الاضطراب والقلق التي أدت -من بين ما أدت إليه- إلى استدخال حالات القلق والتوتر، ربما بسبب ما أسماه الدكتور عزيز البطيوي: (واحدية العلم) الذي ساهم بتعطيل «الآلية التنظيرية للعقل العربي»².

إنّ العالم ينظر إلى العلم على أنّه واحد، فيما أظهرت جائحة كورونا أنّ الأمر ليس كذلك، وبخاصة على مستوى العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتتباين ردود الفعل، وتتعدد طرق التعامل مع الفيروس بحسب عوامل كثيرة، من بينها الإيمان، والخجل، والتغطية تبعاً لذلك، والتغاضي، أو التسليم بالقدرية.

لقد «حظيت» مجتمعاتنا بنصيب من الإصابات، ولكنها لم تصل إلى مستوى رفع الراية البيضاء في مواجهتها، وهذا ما يطرح على المشتغلين في مجال علم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية على وجه العموم، قضية في غاية الأهمية، تتمثل في فكرة أنّ نعود إلى إمكاناتنا، ونبحث في خصوصياتنا.

(2) البطيوي، عزيز، علم اجتماع إسلامي: المسوغات والمتطلبات، أكادير، المغرب، بحث قدّم في الندوة الدولية المعنونة بـ: «علم الاجتماع وسؤال الأقلية»، السبت، 26 تشرين أول (أكتوبر) 2019، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

صحيح إنّ العالم متشابك، وأنّ مجتمعاتنا ترتبط بدول العالم على مستويات متعددة، ولكن آن لنا إدراك أننا نتصف بما لا تتصف به مجتمعات أخرى.

إنّ ما ظهر في الغرب المتقدم من انهيار مؤسّساتي يبدو أنّه طال العديد من المؤسسات، بما فيها منظمة الصحة الدولية، وهذا ما رصده ميشيل فوكو فيما أطلق عليه تفكيك المؤسساتية *Deinstitutionalization*.

كان فوكو قد تطرق من خلال هذا المفهوم إلى انهيار نظام الصحة النفسية والمدرسية في النصف الثاني من القرن العشرين، كجزء من إسهامه في مجال نظريات ما بعد الحداثة، ويبدو أنّ ما قاله آنذاك ينطبق على ما يحدث اليوم، أو يُعد امتداداً له.

لقد فضح فيروس كورونا الشرس الرتابة التي عاش في ظلها النظام الصحي في البلدان الغربية المتقدمة، الذي انشغل بتحديثات جانبية أكثر منها جوهرية، ولعل هذا ما جعل الفرد في هذه المجتمعات يعول كثيراً على المؤسسات الصحية في بلاده، فيما لا يفعل الفرد في بلداننا ذلك. ومن حيث لا نتوقع، بدا أنّ هذه المعادلة قدّمت بطاقة إنقاذ للمؤسّسات الصحية في مجتمعاتنا، التي لا تُعدّ بالكثير، وإنّ فعلت؛ خانتها قلة عددها بالنسبة إلى حجم السكان، وانخفاض نوعية الخدمات المتوقعة، مما جعل المواطن يعتمد على مؤسسات بديلة، تقف الأسرة في مقدمتها. هذا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي تُعرف بكثافة سكانية واطئة على مستوى السكان الأصليين المحليين، مع الأخذ بالاعتبار التحديات التي يطرحها حجم العمالة الوافدة فيها.

من جانب آخر، كان للتحركات الحكومية في البلدان الغربية المتقدمة التي طالتها كورونا أن أظهرت ما تناوله فوكو أيضًا، وأطلق عليه الحكوماتية Governmentality، والتي تشير إلى تزايد النزعة التحكيمية السلطوية على صعيد الحياة اليومية، خارج سيطرة الدولة كنظام سياسي يعمل على المستوى الكبير، فقد تحول ملايين البشر بين ليلة وضحاها إلى ما يشبه الفرد الذي ينتظر سماع «البيان رقم واحد»، الذي يعلن فيه جماعة من العسكر التمرد على النظام السياسي القائم بصيغة انقلاب أو ثورة.

لقد نجحت الحكومات في إخضاع المواطن لحظيرة الدولة، التي صار بمقدورها أن تصدر إملاءاتها وتعليماتها وأوامرها باسم مكافحة كورونا! وقد التقت على هذا الصعيد كلتا المجموعتين من الدول؛ الدول الغربية المتقدمة والدول الشرقية الأفروآسيوية؛ لممارسة السلطة، وفرض الهيمنة، وإخضاع المواطن لمزيد مما يطلق عليه في الأدبيات الاجتماعية بـ «وسائل الضبط الاجتماعي»، ولا يخفى على أحد ما لهذه التطورات الخطيرة من أذى وضرر يلحق بالفرد على المستويين؛ القريب والبعيد. إنه الإيدان بممارسة خفض آخر لنوعية الحياة الاجتماعية في الغرب والشرق، وهنا نتلاقى.

ويستطيع علماء الاجتماع العرب- أو المحليون في أي جماعة يعملون فيها- تبين الاختلافات المهمة بين بنياتهم الاجتماعية، وبنيات مجتمعات أخرى، من قبيل المجتمعات الغربية المتقدمة، حيث طورت هذه البلدان -على سبيل المثال- إمكانات مادية وتقنية مهمة لتقديم المساعدة «للمواطن ومن خلال المواطن»، وذلك عن طريق فرض نظام صارم ومنضبط لدفع الضرائب، مما حملها مسؤوليات كثيرة، وقد حظي عددٌ من الشرائح الاجتماعية المعوزة،

من أمثال المسنين والعجزة والمرضى برعايةٍ جنَّبتهم الجوع والتشرد والألم،-من خلال أنظمة من هذا النوع، فكان أن ازداد عدد مؤسسات من هذا النوع لغرض الإيواء والرعاية، وبدا من الطبيعي والعملي أن تزداد مؤسسات من هذا النوع في مجتمعات ذات نزعة فردية متطرفة، إلى جانب صغر حجم الأسرة فيها، والذي لا يزيد في العادة عن اثنين أو ثلاثة أفراد في الغالب. هذه مشكلة لا تعاني منها مجتمعاتنا، حيث لا زالت الأسرة في مجتمعاتنا تتحمل الكثير من المسؤوليات تجاه الشرائح الاجتماعية المذكورة، وتقوم بتقديم الرعاية اللازمة لهم.

صحيح إنَّ أعداد المهملين والمطروودين من أسرهم، بما في ذلك المودعين «طواعية» منهم، بدور المسنين والعجزة والمرضى تزداد، ولكن هذه الزيادة لا تزال في حدودها الدنيا، إذا ما قورنت بحجم السكان في بلداننا. والحقيقة، لو أنَّ الدولة اهتمت بالأسرة التي تتولى رعايتهم لأسهمت في خفض الحالات المستجدة من السائلين لمعونة أو رعاية، تشتمل على الإيواء والصحة والمساعدة، وهذه عبرة يمكن الحصول عليها من متابعة طرق التعامل مع هذه الشرائح في البلدان الغربية المتقدمة، وتتمثل المعادلة في أن الغرب المتقدم قدم الرعاية المادية، ولكنه فشل في تقديم المعونة النفسية والمعنوية ذات الطبيعة الأخلاقية، التي يصعب تصنيعها أو شراؤها. لكن في المقابل نجد الشرق يفتقر للإمكانات المادية التي تساعد على استكمال الرعاية المعنوية والإنسانية بجوانب مادية ضرورية؛ لتقليل المتاعب، وتوفير المستلزمات المادية، كالدواء وما إليه من حاجات أساسية.

ويمكن القول إنّ جائحة كورونا تتطلب معالجة على مستويين؛ آني فوري وآخر بعيد المدى. وفيما يتعلق بالمستوى الأول، فإنّ مما لا شك فيه أنّ هذا الوباء الذي لم تتضح خصائصه بعد، ولم تتمكن أرقى المؤسسات الصحية في العالم من تطوير لقاح لمعالجته، يستلزم احترام الإجراءات الفنية والعملية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، ريثما يتضح ما إذا كانت مؤسسات من هذا النوع تجاوزت أزمة تلكؤها وتعثرها؛ لتنال ثقة الدول والمواطنين في العالم، من جديد، ويظهر ضمن هذا المستوى أهمية احترام قاعدة «التباعد الاجتماعي» أو «التباعد الجسدي» أو «الأمان الاجتماعي»، وهذه مصطلحات ولّدتها الظروف الراهنة، وتستخدم بطرق متقاربة من حيث المعنى، وهي تعني عملياً المحافظة على مسافةٍ لا تقلّ عن ستة أقدام أو مترين بين شخص وآخر، وتجنب التجمعات العامة، وحتى الأسرية التي يزيد عدد الأشخاص فيها عن خمسين شخصاً، بحسب أحدث التعليمات الدولية.

ويهتم المستوى الثاني بمسألة وضع معالجاتٍ لتقليل الآثار السلبية لإجراءات الحجر وفرض الحظر، التي أدت حتى اللحظة إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري، كما تشكو كثيرٌ من الأمهات من زيادة أعبائهن؛ لوجود الأطفال في البيت لفترات طويلة، وقد يدعو هذا إلى الاعتراف بالجهد الذي تبذله المدارس، ليس فقط من خلال تقديم المعرفة والعلوم المتنوعة، ورعاية طاقات الأولاد والبنات، وتوجيهها وجهة بناءة، وإمّا أسهمت باقتسام الوقت للتخفيف من أعباء الأسر أيضاً.

هذه وغيرها من الأمور تتطلب الاعتراف بها، والأهم من ذلك أنّ نتّعظ بتجربة البلدان الغربية المتقدمة، ولا نسمح بالتخلي عن المؤسسة الأكثر

تقليدية في المجتمع، ألا وهي: «الأسرة»، مع توفير مزيد من الاهتمام والدعم لها لتواصل دورها البناء، الذي يمكن أن يسهم في خفض المعاناة الإنسانية لأناسٍ بلغوا أعماراً متقدمة، أو ابتلوا بأمراض أو حوادث أودت بإمكاناتهم الذاتية لخدمة أنفسهم بأنفسهم.

وعلى الصعيد العراقي أعلن وزير التخطيط السيد/ نوري الدليمي أنّ عدد المتقدمين للحصول على المعونة الحكومية -التي أقرتها خلية الأزمة مؤخرًا، وبالبلغة (30) ألف دينار عراقي فقط- بلغ أكثر من مليوني أسرة، فيما فاق عدد الأفراد سقف الـ (13) مليون.

سيسهم العراق باحتواء الفيروس لو أنّه زاد مبلغ المعونة، وغطى المتقدمين لها قدر الإمكان اعترافًا بدور الأسرة؛ لأداء دورها التاريخي في هذه الفترة الحرجة، تجاوبًا مع الظروف السائدة، وتمكينًا لها من القيام بمهامها، وبذلك سيقدم العراق -مثلًا- في الاستخدام الواعي للتقديرات العلمية التي تعول على الأسرة، وتضع الثقة فيها، وإسهامًا بالتقليل من العبء الذي يمكن أن تتحمله مؤسسات صحية تحاول مستطاعها في ظروف لا تحسد عليها.



ثانيًا: أزمة كورونا وانعكاساتها على العلوم السياسية والعلاقات الدولية



العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا

أ.د. التجاني عبد القادر حامد

العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا

أ.د. التجاني عبد القادر حامد

نحاول في هذا البحث الاستكشافي القصير أن ننظر فيما إذا كان متوقعًا أن تُحدث «أزمة كورونا» تغييرًا في اتجاهات العلوم السياسية ومسئّماتها الكبرى، وأن ننظر في نوعية الأسئلة التي تطرحها هذه الأزمة على علماء السياسة بصفة عامة، وسنبدأ بتقديم وصف للحدث وما ترتب عليه، ثم نتحدث عن بعض مسلّمات العلوم السياسية، ونختم بما يمكن أن يقع من تغيير في اتجاهاتها بعد كورونا.

1 - ماذا حدث؟

ظهر الوباء القاتل- والذي عُرف باسم كورونا، ثم باسم كوفيد 19- في ديسمبر 2019 في منطقة (ووهان Wuhan) بالصين، وقد ذُكر أن مصدر الوباء يعود إلى السوق العمومي للأسماك، حيث تناولت سيدة في التاسعة والأربعين من عمرها حساء الوطواط (bat soup)، فأصيبت بأعراض مرض فتاك لم تعرف حقيقته في أول الأمر، إلا أن أحد الأطباء الشباب، دكتور (ونليانق، Li Wenliang، 33 سنة) استطاع في الثالث والعشرين من ديسمبر 2019، أن يتعرف على الفيروس القاتل، فقام على الفور بنشر تحذير صارم لزملائه الأطباء على صفحته الخاصة، ولكن سرعان ما تم استعداؤه إلى مكتب الأمن العام ووُجّه له اتهام بأنه ينشر معلومات كاذبة تضر بالنظام الاجتماعي، وطلب منه

سحب الإعلان، وبعد أيام قليلة أُصيبَ الدكتور (لي) نفسه بأعراض المرض فأُخذ إلى المستشفى حيث قام للمرة الثانية بنشر صورته وهو على سرير الموت، يتنفس من خلال الأجهزة الصناعية، وكان ذلك هو المشهد الذي أروع العالم كله، أما إعلان وفاته فقد أحدث رنة حزن عميقة في طول البلاد وعرضها، كما أثار موجة من الغضب العارم في الوسائط الاجتماعية في الصين، مطالبةً الحكومة المحلية بالاعتذار، ومطالبةً الحكومة المركزية بحرية الكلام، ولم تصبح وفاة الدكتور (لي) كارثة سياسية للرئيس (شى جنبنق Xi Jinping) وحسب، وإنما غدت كارثة عالمية.

انتشر الفيروس في كل أقطار العالم تقريبًا خلال ثلاثة أشهر فقط من التعرف عليه، وفي أقل من أربعة أشهر بلغ عدد المصابين في أنحاء العالم نحو مليوني مصاب، وبلغ عدد الوفيات نحو مئة ألف نسمة، وأصيب آلاف الملايين من البشر بحالة من الرعب، وقد أجبرتهم السلطات على البقاء في المنازل، ومنع التجول إلا عند الضرورة القصوى، وترتبت على ذلك آثار كارثية على الاقتصاد العالمي، من توقف للصناعات، وانهيار في أسواق المال العالمية، وانخفاض غير مسبوق في أسعار النفط، وفقدان ملايين الوظائف في القطاعين الخاص والعام، وبينما كانت الأزمة تتفاقم يومًا بعد يوم، صار الأطباء والممرضون يتعرضون هم أنفسهم للخطر في المستشفيات، وذلك نسبة للنقص الشديد في المعدات الطبية والأقنعة الواقية من المرض، وبينما كان العلماء والباحثون يعكفون في مختبراتهم ليلاً ونهارًا للتعرف على طبيعة الفيروس القاتل، وكيفية مواجهته، كان السياسيون وقادة الدول يعلنون «الحرب» على عدو غير معروف لديهم، وبأسلحة غير متوفرة في مخازنهم،

وبناء على هذا فقد أصيبت كثير من الدول بالعجز التام عن أي فعل يوقف الكارثة، وانحصر دور السياسيين في إصدار التعليمات بمنع السفر، والدعوة إلى التباعد الاجتماعي، والبقاء في المنازل إلى مدد غير معلومة.

2 - اهتمام العلوم السياسية: مرحلة ما قبل الكارثة

كانت العلوم السياسية قديمًا تعتمد في مسلماتها الكبرى على الفلسفة والدين، فكان الفلاسفة والحكماء والمصلحون الدينيون - سواء في الغرب الأوربي، أو في الشرق الهندي والصيني، أو في الشرق الأوسط اليهودي والمسيحي والإسلامي - هم من يبيّن طبيعة النفس الإنسانية، ويقرر في طبيعة الاجتماع الإنساني، وارتباطاته بالقوانين الإلهية، وفي معنى السعادة وكيفية تدبير الشأن العام في المجتمع من أجل تحقيقها، ويحدد من الذي يتولى القيادة فيه، وما مصدر مشروعيته، إلى غير ذلك من الأمور النظرية التي يدور حولها الجدل بين فلسفة وأخرى، ودين وآخر.

غير أن العلوم السياسية قد انفصلت منذ عهد التنوير عن الفلسفة والدين - لأسباب لا يتسع المجال لذكرها - لتتحول إلى علم يحاكي علوم الطبيعة، وترتب على ذلك الانفصال والتطبيع أن صار علماء السياسة لا يهتمون كثيرًا بالمسلمات الأولية الكبرى، ولا يشغلون أنفسهم بالبحث فيها، أما إذا أحس أحدهم بالحاجة إليها، فإنه يلتفت إلى ما تم إنجازه في الحقول المعرفية المجاورة له، مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان وعلم الاقتصاد، وهي علوم لا تختلف عن علم السياسة في تباعدها عن الأصول الفلسفية والدينية، ولا يوجد بينها اتفاق على رؤية كلية للإنسان، أو طبيعة النفس الإنسانية، أو علاقة الإنسان بالغيب، وصارت معظم هذه العلوم - ومن بينها

العلوم السياسية-، لا تجد مرجعية كبرى ترتكز عليها غير بعض نظريات علم النفس، مثل نظرية العالم الروسي الشهير بافلوف عن «التعلم الشرطي» والاستجابة المكتسبة، فيُنظر إلى الإنسان باعتبار أنه «كائن اقتصادي»، أي أنه طاقة أو أداة إنتاجية، وأن ما يدفعه للإنتاج هو الحافز المادي، كما يُنظر إليه من ناحية أخرى بأنه أداة استهلاكية، وأنه يمكن أن يدفع للاستهلاك عن طريق الإعلان والدعاية، وصارت المفاهيم الحاكمة في الحقل السياسي لا تتجاوز مفاهيم اللذة والألم، والمنفعة والقوة، والربح والخسارة، والكلفة والفائدة ونحوها، أما ما عداها من مفاهيم الفداء والتضحية والتضامن والإيثار فلم تعد تذكر إلا في حدود ضيقة.

3 - أسئلة واهتمامات جديدة

إن نظرة متأنية لكارثة كورونا الراهنة؛ تصيب الباحث في العلوم السياسية- كما تصيب زملاءه في العلوم الاجتماعية المجاورة- بقدر كبير من الحيرة والقلق، وتدفعه لطرح كثير من الأسئلة عن المسلّمات النظرية التي كان ينطلق منها، وسنكتفي في هذا المقام بطرح أسئلة محدودة تتعلق بطبيعة الدوافع الإنسانية، وحدود القوة المادية، والتنظيم الاجتماعي.

(أ) الدوافع المادية والأخلاقية

- ما طبيعة الدوافع التي تجعل الفرد يخاطر بحياته من أجل إنقاذ حياة الآخرين؟ وذلك كما فعل العاملون في القطاع الصحي، وصغار العمال في البقالات والمطاعم، وعمال النظافة.

- إلى أي مدى يمكن أن يقال إن «الحافز المادي» وحده هو الذي جعل دكتور (لي) مثلاً يكسر حاجز الخوف والصمت، ويتحدى السلطة السياسية، ويعلم للعالم كله خطورة الفايروس القاتل؟

- أليس من الملاحظ أن هذه الأزمة قد أوضحت أن الدور الذي تلعبه «القيم الأخلاقية» يفوق حسابات الربح والخسارة؟

(ب) حدود القوة

لقد كانت الحكومات في الحروب القديمة تستطيع أن تحدد «العدو»، وأن تقوم من ثم بوضع أهدافها واختيار أسلحتها، وكانت «قوة» الدولة تقاس بعدد جيوشها، وأسلحتها النووية، وأساطيلها الجوية والبحرية، ولكن في الحالة الراهنة فإن العدو غير مرئي، ومعركته غير محددة، ولا تصلح معه الأدوات والأسلحة التي كانت تستخدم سابقاً، لقد أصبحت الأدوات الجديدة هي الكامات وآلات الفحص الطبي، وأجهزة التنفس الصناعي، وصار الجنود المقاتلون هم الأطباء والممرضون وسائقو عربات الإسعاف. إلى أي مدى توضح هذه الكارثة أن المؤسسة السياسية التقليدية لم تعد قادرة أو غير مؤهلة للتصدي «للعدو الجديد»، وغير قادرة على مواجهة الضغط النفسي والتصدع الاجتماعي الذي يحدثه، وأنه يجب عليها بالتالي أن تعيد مفهوم «القوة» و«الأمن القومي»، وأن تجعل قضايا الصحة العامة والبيئة والطب على رأس أولوياتها؟ وإلى أي مدى صارت النظم السياسية عرضة للترنح والسقوط نتيجة لظهور أخطار من نوع جديد؟

(ج) كفاءة نظام الإنتاج الرأسمالي أم عجزه؟

كيف تعجز أكبر دولة صناعية في العالم (مثل الولايات المتحدة) أن توفر كمادات عازلة للعاملين في الحقل الطبي؟ علمًا بأن قيمة الكمامة لا تبلغ دولارًا واحدًا. ألا يستدعي ذلك التشكيك في قدرة النظام الرأسمالي وكفاءته؟ ومن ناحية أخرى كيف نفسر سلوك بعض الرأسماليين الذين تبرعوا بكميات ضخمة من الأموال لصالح العاملين في القطاع الطبي، مثل حالة (بيل غيتس Bill Gates)، و(جاك ما Jack Ma) الذي أطلق شعار: (عالم واحد، ومعركة واحدة One World, One Fight)

مؤكدٌ لقادة العالم أننا لن نستطيع أن نهزم هذا الفيروس ما لم نزع الحدود الفاصلة بين مواردنا، وما لم نتقاسم التقنية، ونتبادل الدروس التي حصلنا عليها بعد جهد جهيد، وقد قامت شركة (علي بابا) بتوزيع المعدات الطبية لكل من اليابان وكوريا الجنوبية وبعض دول أوروبا والعديد من الدول الأفريقية، وخصصت ملايين الدولارات للمراكز البحثية التي تعمل على اكتشاف علاج ناجع للمرض.

(د) تيارات اجتماعية جديدة؟

يلاحظ من خلال هذه الكارثة أن الخوف من العدوى، وانهييار الاقتصاد، وتوقف الحركة والإنتاج عوامل قد تضافرت لتجبر الناس على التباعد الاجتماعي، والبقاء الإجمالي في المنازل، ولكن ألا يلاحظ أيضًا أن هذه العوامل ذاتها قد حركت روح التضامن الاجتماعي والتضحية؟ ألا تشير هذه الروح إلى إمكانية حدوث تحول نفسي واجتماعي كبيرين قد يتبلوران فيما

بعد إلى نوع من الفعل السياسي الجديد الذي يقوم على التضامن الشعبي، والذي قد يؤدي إلى تغيير في أولويات النظام السياسي والاقتصادي في كثير من البلدان الغربية؟ إلى أي مدى صارت تكنولوجيا المعلومات سلاحًا قويًا بيد الجماهير؟ إلى أي مدى سيتعاضد دور الخبراء والعلماء في توجيه السياسة العامة للدول، وكيف سيؤثر ذلك على النظم الديمقراطية التي تقوم على الانتخاب، والنظم الأوتوقراطية التي تخالفها؟

أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمل، وإعادة اكتشاف الذات

د. مشاري حمد الرويح

أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمل، وإعادة اكتشاف الذات

د. مشاري حمد الرويح

حتى الآن تتعامل أغلب الرؤى الأكاديمية وغير الأكاديمية مع أزمة كورونا الحالية من منطلق حل المشاكل (Problem-Solving) وليس منطلق التأمل (Reflection)، بمعنى آخر، فإن أغلب تلك الرؤى تحاول أن تجاوب على سؤال: «كيف يمكننا حل مشكلة كورونا حتى نستطيع العودة إلى عالمنا، ونستكمل مسيرتنا في إطار الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة؟» وليس على سؤال: «كيف وصلنا إلى هنا؟ أين أخطأنا؟ ما هي الرؤى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والروحية البديلة التي قد تقودنا إلى مسار أكثر إنسانية ومسؤولية وأمنًا؟» قد يرى البعض أن هذا الميل نحو التعامل مع أزمة كورونا الحالية من منطلق حل المشاكل مُتفهم في ظل حدة الأزمة والحاجة للخروج منها بأقل الخسائر البشرية والاقتصادية، ومن ثم يأتي التأمل، والنقد، والإصلاح بعد وليس في خضم الأزمة. مع ذلك، أعتقد أن هناك من الأسباب ما يكفي لتوقع استمرار هذا التعامل الأداتي مع الأزمات العالمية ليس فقط في واقع السياسة الدولية ولكن في دراستها أيضًا.

بحسب حدة، ومدى، ونطاق الأزمة الحالية سيكون مستوى مساءلة واستشكال مسلماتنا وافتراضاتنا الكبرى حول العلاقات الدولية ودراستها سواء في دوائر صنع القرار أو الدوائر الأكاديمية والبحثية بالوتيرة الحالية، وعلى

الرغم من حدة الأزمة وتسارعها إلا أنني أعتقد- حتى الآن¹ - أنها لن تترك ذلك الأثر العميق في الوعي الجمعي السياسي أو البحثي الذي ينتج عنه مراجعة شاملة لتلك الافتراضات والمسلّمات الكبرى.

بمنطق الاقتصاد السياسي الدولي، والذي أعتقد أنه سيكون أحد الحقول الفرعية الأكثر استفادة من الأزمة الحالية، فإن أثر تلك الأزمة سيدفع في اتجاه تطوير الإجابة على سؤال: كيف ننتج ما ننتجه بشكل أكثر كفاءة؟ وليس لماذا ننتج ما ننتجه؟ الثاني يقود إلى ابتكار منتجات جديدة (Product Innovation) بينما الأول يقود إلى ابتكار عمليات وآليات أكثر كفاءة لإنتاج ما ننتجه (Process Innovation). أعتقد أن دراسة العلاقات الدولية ستحاكي هذا الانغماس في التفاصيل والتقنيات والآليات مبتعدة أكثر وأكثر عن مساءلة الأسس المعرفية والقيمية لإنتاج المعرفة.

يقدم كريستيان رويس سميت تعريفًا مفيدًا في هذا السياق للنظرية كخطاب عملي (Practical Discourse)² وأن نظريات العلاقات الدولية جميعها تسعى للإجابة- ولو ضمنيًا- على سؤال «ماذا يجب أن نفعل؟». أو بصياغة أكثر وضوحًا: «انطلاقًا من افتراضاتنا المعرفية والوجودية والتزاماتنا القيميّة،

(1) كتبت هذه السطور بتاريخ 1/4/2020، في هذا اليوم اقترب عدد الحالات المصابة من المليون حول العالم والوفيات من الخمسين ألف.

(2) Christian Reus-Smit & Duncan Snidal, Between Utopia and Reality: The Practical Discourses of International Relations, in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.) The Oxford Handbook of International Relations, (New York: Oxford University Press, 2008) P. 20.

ما هي القضايا الدولية الأحق بالاهتمام؟ وكيف يتوجب علينا التعامل معها؟». هذه الصياغة المختصرة والبارعة في نفس الوقت تقدم لنا خريطة لتوجّه دراسة العلاقات الدولية المتوّجّع لمحاكاة واقعها، والذي قد لا تدفعه الأزمة الحالية للتأمل الكافي والاهتمام بمساءلة «افتراضاتنا المعرفية والوجودية والتزاماتنا القيمية»، وحتى «القضايا الدولية الأحق بالاهتمام»، فقط «بكيفية التعامل معها» بشكل أكثر كفاءة.

هذا النمط في الحركة نحو إنتاج معرفة تفصيلية تقنية للإجابة على أسئلة عملية وحل مشكلات واقعية بعيداً عن التأمل والنقد للافتراضات؛ كان قد تشكل منذ سنوات في تخصص العلاقات الدولية في إطار الدعوة إلى التخلي عن النظريات الكبرى (Grand Theories) في العلاقات الدولية وما تشكل حولها من برامج بحثية، وتبني نظريات متوسطة النطاق (Mid-range Theories) بدلاً من ذلك، بل والتّركيز على اختبار الفرضيات (Hypothesis Testing) إمبريقياً³، وهذا الانحدار من التفكير العقلي إلى الملاحظة الإمبريقية؛ يغلق نافذة مهمة للنظر في الافتراضات التي بُنيت عليها النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، كالواقعية بنسخها، والليبرالية بأنواعها المختلفة، وحتى الماركسية وتحولاتها، فالنظرية الكبرى في أحد أوجهها ترجمة وتنزيل وتشغيل لافتراضاتنا العامة حول الوجود والقيم على المجال محل الدراسة بشكل كلي، ما يسمح بتوليد فرضيات حول التفاعلات الجزئية في ظل هذا المجال.

(3) انظر على سبيل المثال:

David A. Lake, Theory is Dead, long live theory: The end of the Great Debates and the rise of eclecticism in International Relations, *European Journal of International Relations*, 19(3) (2013) , 567-587.

إنّ غلق هذه النافذة أمام الأسئلة الكبرى في سبيل التركيز على توصيف الارتباط بين متغيرات مختلفة، والبحث في تأثيرها إحصائيًا دون تبرير نظري كافٍ، قد يكون مفيدًا في مرونة تتبع العلاقات السببية، وتجاوز قيود وحدود تنظرية غير مبررة في أحيان كثيرة؛ إلا أنه أيضًا يشير إلى صلابة رفض التعامل مع الأسئلة الكبرى وتقديم إجابات بديلة لها.

طبقًا لما سبق، يُتوقَّع أن تزدهر الحركة الأفقية في التخصص وتنحسر الحركة العامودية، أي أننا بصدد تعزيز لانتشار سطحي يربط بين متغيرات في حقول فرعية في التخصص دون تبرير عميق لهذا الارتباط، لذلك سيدبل حقل نظريات العلاقات الدولية المسؤول عن هذه الحركة العامودية التي تربط تفسيراتنا لواقع العلاقات الدولية بالجذور الفكرية والافتراضات الأساسية المحيطة بهذا التفسير، كالسيادة الإنسانية، المصلحة الوطنية، العقلانية الأدائية، التقدم المادي، السعي للقوة، طبيعة النفس البشرية، وغيرها من الافتراضات التي كانت تسمح لنا بنظريات العلاقات الدولية الكبرى- ولو على مضض- بالنظر في جذورها الفكرية من خلال أعمال هوبز، لوك، ميكيافيللي، كانط، روسو، جان بودان، وغيرهم، التي أسست للمساهمات المعاصرة في إطار النظريات الكبرى، كأعمال كينيث والتز، روبرت كوهين، أليكساندر ويندت، ستيفن والت، وجون مارشيمير، الأخيرين على الرغم من تطويرهما لنسختين متنافستين في إطار الواقعية؛ إلا أنهما اشتركا في كتابة بحث بعنوان: «التخلي عن النظرية: لماذا سيكون اختبار الفرضيات التبسيطي أمرًا سيئًا لدراسة

العلاقات الدولية»⁴ وكأنه نعي للنظريات الكبرى في العلاقات الدولية.

في المقابل سيزدهر أكثر وأكثر كل من حقل الدراسات الأمنية (Security Studies)، وحقل الاقتصاد السياسي الدولي (International Political Economy) كونهما الحقلين الأكثر جاهزية للعمل كبُورٍ للانتشار الأفقي السطحي للأفكار، وتجميع العوامل في سلاسل تفسيرية تربط بين متغيرات مستقلة وتابعة، يتخللها متغيرات وسيطة (Mediating)، وأحياناً معدلة (Moderating) تنظمها نظريات متوسطة النطاق تسعى لتوصيف وتفسير تفاعلات جزئية في البيئة الدولية بعيداً عن طموح وضعها في إطار أو خريطة نظرية نظامية لتلك البيئة.

في الحقيقة هذه السلاسل التفسيرية تطارد السلاسل الواقعية في البيئة الدولية: سلاسل التوريد (Supply Chain)، أو سلاسل القيمة المضافة العالمية (Global Value Chains)، أو شبكات الإنتاج العالمية (Global Production Networks) التي يمر من خلالها أكثر من 60% من حجم التجارة العالمية تحت إدارة الشركات العالمية الكبرى، وطمع الشركات المتوسطة والصغيرة في المشاركة بها، ومراقبة الحكومات، وأمنيات الأفراد في أسلوب حياة عصري؛ إلا أن هذه السلاسل عرضة لتهديدات مختلفة منها ما هو من صناعة الإنسان كالتسليح، بمعنى توجيهها في إطار المنافسات الأمنية، أو سوء الإدارة، ومنها ما هو طبيعي أي بيئي وصحي كما هو الحال في الأزمة الحالية.

(4) John J. Mearsheimer, & Stephen M. Walt, Leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations, *European Journal of International Relations*, 19(3) (2013), 427-457.

في هذا الإطار، ستنصب الأسئلة البحثية على الأقل في المستقبل القريب حول التهديدات/غياب التهديدات لهذه الشبكات أو السلاسل الإنتاجية، على أن يكون الجزء الأكبر من هذه الأسئلة من نصيب كل من حقلي الدراسات الأمنية والاقتصاد السياسي الدولي، واللذان ستشهد العلاقة بينهما بعض التكامل كما هو حاصل في برامج بحثية كالاقتصاد السياسي للدفاع وتسليح الاعتماد المتبادل وغيرهما. ومع ذلك، سيكون هناك تنافس بينهما أيضًا حول التقارب مع تخصصات أخرى ذات علاقة أهمها الصحة العامة (Public Health) والسياسات العامة (Public Policy) وقدرة كل من الحقلين على تطوير برامج بحثية تكاملية مع تلك التخصصات.

بالطبع هناك دائمًا المدارس التأميلية والتأويلية ذات الباع الطويل في «التأمل» والتي تدرج أغلبها تحت عنوان «ما بعد الحداثة»، إلا أنه في رأيي لا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليها كثيرًا في قيادة مسار تأملي وإصلاحي حقيقي، لعدم استقرار أرضيتها المعرفية والوجودية أولًا، ولتخبطها القيمي ثانيًا، فمواربة نافذة النظريات الكبرى في العلاقات الدولية على المسلمات الفكرية والافتراضات الأساسية لها لا يعني الوقوف أمام نافذة لا ترى من خلالها إلا العدم.

كل ذلك لم يمنع هذه المهترئات الفكرية من محاولة فرض تأملاتها القيمية والفكرية على الثقافات غير الغربية بشكل لا يقل فجاجة عن تلك التي تنتقدها، بمعنى آخر، ما تقدمه تلك الرؤى يمكن اختصاره في التالي: «إذا كنت تريد أن تتأمل فيجب أن تتأمل مثلنا، إن كنت تريد النقد والإصلاح فيجب أن تتبع طريقنا، إن كنت تبحث عن نظريات علاقات دولية عالمية أو

غير غربية فسنةهدك الطررق». فف النهافة سةءء نفسك ءابعًا للهامش الغربف بءلًا من المرکز الغربف؁ سةءء نفسك بعفءًا عن ءقنفاء المرءمع الأكاءمف للعلاقات الءولفة فف الولافاء المرءءة وبرفطانفا؁ ولكنك سةءء نفسك ءابعًا لءأملاء المرءمع الأكاءمف فف الءنمارك؁ وكنءا؁ وأسءرالفا الءف فتمرکز ففها الباءئون المرءمون لءلك الرؤف.

ما أءعو إلفه هنا هو أقلمة الءأمل؁ عن طررق فءء نافءة على الءاء؁ وإعاءة اكءشاف افءراضاءنا ومسلماءنا الكبرى حول الءفاة وءنزفلفها وءشغفلفها على المرءال مرء الءراسة؁ أف البفئة الءولفة؁ بءلًا من ءبع سلاسل ءفسفرفة لا فسءطفع أن فبرر مرءبعها ما الءف فءعل السبب (العامل المرءقل) سببًا؁ والشرط (العامل المرءءل) شرطًا؁ لافءقارها لأطر نظرففة ورؤف وءوءفة ءنظم هءه العلاقات وءبررها. وهنا أءعو إلى إعاءة اكءشاف الءاء الإسلامفة لإعاءة الارتباط بافءراضاءنا المرءرففة والوءوءفة؁ وإرشاءنا إلى الءزاماءنا القفمفة؁ وإلى القضافا الءولفة الأحق بالاهءمام؁ وكففة الءعامل معها. فف الءقفة هءه النافءة مؤصءة بعءء من الأقفال؁ قفل الءولة وءوائر صنع القرار؁ وقفل المرءسساء الأكاءمفة؁ وقفل الءموء الفقهف؁ وبالرغم من الءلك؁ قء ءحمل هءه الأزمة فرصة لئك هءه الأقفال.

انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية

أ.د. مصطفى بخوش

انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية

أ.د. مصطفى بخوش

مدخل:

الملاحظ اليوم على تعاطي مختلف دول العالم مع الانتشار المتصاعد لجائحة كوفيد 19 هو ضعف أداء الأنظمة السياسية -على اختلاف إمكاناتها وتنوع طبيعتها- وعجزها في الحد من انتشار وخطورة هذه الجائحة، وهو ما سبب أزمات متعددة تجاوزت البعد الصحي، لتكشف عن اختلالات هيكلية وقيمة مرتبطة بالفلسفة التي تقوم عليها الأنظمة السياسية اليوم، ومكانة وموقع الإنسان فيها ومنها، وهو ما سيطرح الكثير من المراجعات التي سترافقها بكل تأكيد تغيّرات كثيرة، أقلها إعادة ترتيب أولويات عمل الأنظمة السياسية وأجنداتها.

وأعتقد أن عنوان هذا الإصدار الجماعي: «انعكاسات أزمة كورونا الحديثة على العلوم السياسية» يطرح تحدياً عريضاً مرتبطاً أساساً بعلاقة عملية التنظير بالواقع، ومختلف تطوراته وتناقضاته وصراعاته وأزماته تأثيراً وتأثراً. فهل المطلوب من النظرية فهم وشرح وتحليل ونقد الواقع والتنبؤ بمآلاته؟ أم المطلوب هو الاكتفاء فقط بوصف الواقع وتبريره عبر الاستسلام لعلاقات القوة التي تحكمه والبحث في العلاقات السببية التي أنتجته؟ وعليه، نطرح تساؤلاً مركزياً في هذه الورقة هو: كيف ستغير أزمة كورونا الحديثة

اتجاهات العلاقات الدولية ومسلماته الكبرى؟ وما الأسئلة التي ستطرحها هذه الأزمة على علماء السياسة؟

أولاً: ما الذي نحن بصدده فعلاً؟

في ظل توسع وتسارع انتشار فيروس كوفيد 19، ما نزال ننظر لهذه الجائحة غير المسبوقة من زاوية واحدة فقط تتعامل مع الأعراض والنتائج (علمياً بحثاً عن اللقاح والعلاج، أو وقايةً عبر تبني إجراءات حكومية وصلت لحد إعلان الحالة الاستثنائية والحجر الصحي في كثير من الدول)، وفي مجال ضيق محدد (تداعياتها على الاقتصاد الدولي خصوصاً ما تعلق بتراجع أسواق الأسهم والبورصات وانهيار أسعار النفط)، مع إهمال كبير للبحث عن الأسباب والجذور المرتبطة بطبيعة النظام الدولي في شقيه السياسي والاقتصادي، والحقيقة أن هذه النظرة تقوم على تحليل خطي يسعفنا -إلى حدٍ ما- في الحد من بعض آثار هذه الجائحة وليس كلها، لكنه لا يُجيب عن كل الأسئلة المطروحة اليوم، لذلك أعتقد أننا بحاجة لتجاوز هذا المنطق نحو تحليل شبكي يبحث في فكرة العولمة ذاتها والفلسفة التي تقوم عليها، من خلال التساؤل بشأن التنظيم السياسي والاقتصادي الذي أسست له، وذلك عبر مساءلة دور كل الفواعل ورصد كل التدفقات، والتوقف عند التقاطعات والارتباطات بينها، حتى نستطيع تشكيل رؤية تسعفنا لفهم ما يحدث أولاً؟ ولماذا حدث ثانيًا؟ ولم بهذا الشكل والسرعة والكثافة ثالثًا؟ ولمصلحة مَنْ رابعًا؟

وعليه أحاجج في هذه الورقة بأننا بصدد ظاهرة تتشكّل وتتمدّد، وتحتاج منّا للتأمل والرصد، وتتطلب منا كذلك أن نوسع من عدسة رؤيتنا لها لتشمل كل المشهد، فالجائحة شملت دولاً وأنظمة مختلفة ومتنوعة، لكنها تشترك كلها في ظاهرة التنميط التي تفرضها قوى العولمة، مستندة على خطاب يقوم على مقولات تحرير التجارة وتشجيع المنافسة كآليتين قادرتين على فرض التوازن، وهو ما كشف عن اختلالات كبيرة أثبتت أن هاتين الآليتين غير قادرتين بمفردهما على ضبط قوى السوق، تلك القوى التي تحررت من ضوابط كل القيم الإنسانية لمصلحة قيمة تعظيم الربح حصراً، ولذلك أزعّم أننا نحتاج لتأمل أكبر لتجاوز الخطاب العولمي الرأسمالي السائد، والذي تروّجه المؤسسات الدولية، حيث كشفت جائحة كوفيد 19 عيوبه التي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

1. إنّ مقولات تحرير التجارة الدولية والسوق الحرة التي تروج لها المؤسسات الدولية -كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة- لا تطرح حلولاً، بل تفرض مشكلات مرتبطة أساساً بقيمة ومكانة الإنسان فيها، الذي تحوّل لأداة من أدوات السوق، بدل أن يكون غاية ومحور أية عملية اقتصادية، وما عجز المنظومات الصحية اليوم في مواجهة انتشار عدوى كوفيد 19 بسبب نقص المخصصات المالية إلا مؤشّر واضح على ذلك، والأکید أن آليات السوق لم تعد قادرة بمفردها على ضبط قوى السوق التي تسعى لتعظيم أرباحها، على حساب التوازنات الاجتماعية والبيئية التي أصبحت هشّة ومكشوفة لمصلحة إشباع النهم نحو تعظيم الربح دون غيره، لذلك

أُتصور أن من أبرز سمات ما بعد كوفيد 19 هو فتح النقاش بشأن أنسنة العولمة والوقوف في وجه الليبرالية الموحشة.

2. إن العلاقة بين اقتصاد السوق والديمقراطية التي يطرحها الخطاب الليبرالي كقيم متساندة لم تعد كذلك اليوم، بسبب التناقض بين خطاب المساواة الذي تسوّق له الديمقراطية وبين خطاب تشجيع المنافسة والفروقات الفردية الذي يقوم عليه اقتصاد السوق- حسب جاك أتالي¹ - من جهة، والتناقض بين تشجيع مزيد من الحريات الفردية وبين الحاجة لممارسة مزيد من الضبط الاجتماعي من جهة ثانية. حيث كشفت طريقة تعاطي الأنظمة السياسية مع هذه الجائحة تفاوتًا صادمًا لمصلحة الأنظمة الأوتوقراطية على حساب الأنظمة الديمقراطية (نموذج الصين وسنغافورة في مقابل نموذج إيطاليا وأسبانيا والولايات المتحدة)، حيث إن الشعوب وعلى اختلاف انتماءاتها ومستوياتها الاقتصادية والثقافية تشعر اليوم أن أفرادها يتحولون يومًا بعد يوم لمجرد سلع في سوق يتعولم باستمرار، قيمتهم ليست مرتبطة بإنسانيتهم كقيمة مطلقة، بل هي نسبية تحددها آليات السوق.

3. إن الاحتجاج على الشروط القاسية التي تفرضها عولمة الأسواق، هو تحوُّلٌ لظاهرة تتمدد كل يوم جغرافيًا لتشمل دولًا في قارات مختلفة، ونوعيًا بانضمام فئات اجتماعية جديدة لها، وأتوقع أننا سنشهد بعد نهاية

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ:

Jacquea Attali, «The crash of Western Civilization: The Limits of Market and Democracy», Foreign policy, N0107, Summer 97, pp 54-64.

انظر كذلك: منتدى الفكر العربي: المنتدى، العدد 147، ديسمبر 97، ص15.

هذه الجائحة احتجاجات كثيرة تؤدي إلى مراجعات كبيرة في طبيعة الأنظمة السياسية، وفي أجنداتها وأولوياتها، وفي آليات عملها.

لذلك نحن مدعوون اليوم لعدم الغرق كثيراً في الأعراض فقط، والتأمل أكثر في هذه الحركات التي نحن بصددتها، والتي قد تشكل لحظة فارقة في تاريخ الإنسانية بإطلاق مسارات تحوّل في طريقة عيشنا المشترك.

ثانياً: تأثير جائحة كوفيد 19 في العلوم السياسية

المتابع اليوم لتطور انتشار وتوسع جائحة كوفيد 19؛ يُسجل تنامي العجز في التعاطي معها، والذي لم يستثنِ إلا عدداً يسيراً من الأنظمة السياسية التي يمكن حصرها في عدد أصابع اليد الواحدة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، الصين، ألمانيا...) بل إن حتى القوى الكبرى قد فشلت في هذا الاختبار، حيث اعتبر الباحث ميكا زينكو Micah Zenko في مقال نشره في مجلة Foreign Policy طريقة تعامل إدارة ترامب مع جائحة كوفيد 19 «أسوأ فشل استخباري في تاريخ الولايات المتحدة»². ويبدو أن هذه الجائحة لم تكشف بعد عن كل أسرارها، وما تزال كثير من التساؤلات بشأنها دون إجابات، ويُعزى ذلك لشح المعطيات والمعلومات، وصعوبة فحصها وتصنيفها في عصر البيانات الضخمة Big data، لكن الأكيد أنها ستدفع الأمور باتجاه سيناريوهات غير متوقعة ونهايات مفتوحة وفقاً لنهج غير خطي.

(2) Micah Zenko: The Coronavirus Is the Worst Intelligence Failure in U.S. History. Foreign Policy: MARCH 25, 2020. <https://foreignpolicy.com/2020/03/25/coronavirus-worst-intelligence-failure-us-history-covid-19/> (04/04/2020).

وكمحاولة أولية لقراءة هذه السيناريوهات يمكن تسجيل الملاحظات

التالية:

1. يبدو أن جائحة كوفيد 19 ستزيد قناعتنا أكثر بأهمية نظرية الشواش Chaos theory ومبدأ تأثير الفراشة Butterfly Effect في فهم درجة تعقيد النظام الدولي المَعْوَلَم، حيث استطاع فيروس متناهي الصغر في مدينة بعيدة في الصين، أن يضع العالم أجمع على حافة الهاوية، فإذا كنا قبل هذه الجائحة نقدم المثلث المعروف ”رفرة جناح فراشة في غابات الأمازون قد تنتج عنها فيضانات وأعاصير في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو إفريقيا“ لشرح النظرية، فإن اليوم- والجميع يتابع ويرصد تطور انتشار فيروس كورونا المستجد- بات من السهل جدًا أن نفهم هذه النظرية وهذا المبدأ بتقديم المثلث التالي: «عطسة مريض في ووهان بالصين قد ينتج عنها تعطيل الدراسة وغلغ الحدود وأزمة اقتصادية وإعلان حالة الطوارئ في أوروبا وأمريكا وإفريقيا».

2. دفعت جائحة كوفيد 19 الديمقراطيات والديكتاتوريات على حد سواء إلى توسيع استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية للحد من انتشارها، وهو إجراء قد تترتب عليه تداعيات لفترة طويلة بعد احتواء الفيروس، مرتبطة أساسًا بالمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطيات المعاصرة، لاسيما مقولات الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية، ومبدأ الحق في الخصوصية بشكل خاص، حيث تُوفر التقنيات الجديدة للأنظمة السياسية طرقًا جديدة للحفاظ على القوة وممارسة الضبط والمراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي (AI)، وهو ما يطرح للنقاش قضايا الدكتاتوريات الرقمية Digital Dictatorship على

مستوى الأنظمة السياسية والكولونيالية الرقمية Electronic Colonialism على مستوى النظام الدولي.

3. بروز حركة عودة نحو التراث وعودة اليمين المتطرف في مسار معاكس لتيار العولمة الذي يؤكد على تحول العالم لقرية صغيرة، وهي نزعة عززتها جائحة كوفيد 19، حيث وجدت الدول نفسها مسؤولة ومطلوبة للتدخل، لكنها عاجزة وغير قادرة على الفعل، بسبب عمليات التشبيك التي ربطت اقتصاديات الدول بعضها ببعض وتدويل عملية الإنتاج، لذلك تصاعدت النزعة الوطنية، ولجأت الكثير من الدول إلى تفعيل قوانين الإنتاج الحربي، وحالة الطوارئ للاستجابة لتحديات هذه الجائحة، وتمت إعادة بعث قيم التضامن وروح الجماعة على حساب قيم المذهب الفردي الليبرالي الذي استغرق كثيراً في إعلاء الفرد وحقوقه على حساب الجماعة الوطنية ومصالحها.

4. بسبب طريقة تعاطي الصين مع أزمة كوفيد 19 وقدرتها على ممارسة الضبط الاجتماعي والتحكم في حشود الجماهير بطريقة رقمية مبتكرة؛ وجدنا أنفسنا بصدد إعادة اكتشاف الصين من جديد كنموذج ناجح صاعد مقابل النموذج الغربي المتراجع، حيث عاد موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة والصين بوصفها قوة صاعدة للنقاش، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها، اعتماداً على مقولة فخ ثيوسيديتس التي طرحها غراهام أليسون³، التي تؤكد على متلازمة القوة الصاعدة rising power syndrome - وهي هنا

(3) انظر: غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، (بيروت: دار الكتاب العربي 2018).

الصين التي تبحث عن تأكيد الذات- ومتلازمة القوة الحاكمة ruling power syndrome -وهي هنا الولايات المتحدة الخائفة من تراجع مكانتها- حيث ينشأ فخ ثيوسيديتس Thucydides Trap الذي قد يدفع نحو مواجهة بين القوتين لن تكون بالضرورة عسكرية، أو التركيز على صعود الصين السلمي وفقاً لمقولات تمدد القوة التي طرحها بول كينيدي⁴، حيث طرح فكرة قانون التمدد الإمبراطوري الزائد عن الحد ليشرح تراجع القوى العظمى، إذ تصبح مصالح القوة العظمى والتزاماتها العالمية أكبر من قدرتها على الدفاع عنها كلها في وقت متزامن، لتبدأ في الانسحاب والتخلي عنها، تاركة فراغاً فيها، ومقابل صعود قوى بديلة تتحيز لحظة ملء الفراغ لتفرض منطقتها الجديد، فهل نحن بصدد لحظة الصين وفرصتها لافتكاك القيادة أو المشاركة فيها على الأقل؟ وإذا كنا كذلك كيف يجب علينا أن نتعامل مع هذه اللحظة؟

الخاتمة:

بالنظر إلى حالة الضعف التي تعاني منها جامعاتنا ومراكزنا البحثية وغياب جماعة علمية قادرة على الخوض في الحوارات التي تدور اليوم بشأن ما بعد جائحة كورونا انطلاقة من واقع بيئتنا والتحديات المطروحة فيها وعليها، فنحن في أحسن الأحوال ننقل النقاشات السائدة في الغرب والتي تنطلق من مخاوفهم وهواجسهم وطموحاتهم المعرفية بشأن ما بعد كورونا، لذلك أزعجنا أننا بحاجة لجهود كبير لتفكيك هذه النقاشات وفهمها وعدم الوقوع في فخ إعادة إنتاجها محلياً بوعي أو بغير وعي، وهو في الحقيقة

(4) انظر: بول كينيدي، نشوء وسقوط القوى الكبرى، تر: مالك البديري، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط3 2007).

فخ كثيراً ما وقعنا فيه- وأخشى أننا بصدد الوقوع في ذات الفخ اليوم- في تعاطينا مع واقعنا وقضايانا التي تناولناها فقط من وجهة نظر ما ينتجه الآخرون الذين طرحوا أسئلة مجتمعاتهم التي تعيش ظروفًا غير ظروف مجتمعاتنا، وتعكس مخاوف وهواجس وطموحات مجتمعاتهم، وبالتالي أنتجوا باجتهاداتهم البحثية إجابات للأسئلة التي طرحتها اللحظة التاريخية عليهم، والتي هي بالتأكيد تختلف عن لحظتنا التاريخية.

لذلك أعتقد أننا بحاجة ماسة اليوم لفتح نقاش حقيقي بشأن واقعنا وما يحمله من مشكلات، وكذا ما يطرحه من تحديات في ظل ما كشفت عنه جائحة كوفيد 19 من عجز دولنا وأنظمتنا وحتى مجتمعاتنا، لتتحدد وفقًا لذلك أولوياتنا البحثية، وهو ما سيجنبنا الوقوع ضحية الإسقاطات النظرية الغربية التي أثبتت كل مرة عدم تمكنها من فهم كنه قضايانا، وتفسير الحركات التي تحكمها والارتباطات القائمة بينها.

أخيرًا، أشير إلى أن الأزمات مثلما تطرح مشاكل وتحديات تحمل حلولًا وفرصًا، والذي هو الذي يحسن اقتناص هذه الفرص. أمامنا اليوم فرص كثيرة لإعادة هندسة أنظمتنا السياسية، وتطوير آليات جديدة لضبط المجتمع وتنظيمه داخليًا، وإعادة بناء علاقاتنا وتحالفاتنا خارجيًا، وأخشى ألا نكون أذكياء كفاية ونغرق في وحل التسيير اليومي للأزمة بعيدًا عن أي استراتيجية أو رؤية للمستقبل، فأنا ألاحظ أن كل مؤسساتنا وجهودنا مستنزفة لإدارة يوميات الأزمة فقط، في غياب أي خط موجّه لهذه الجهود والمؤسسات نحو التفكير فيما بعد كورونا.

والأکید أن عالم ما بعد جائحة كوفيد 19 غير عالم ما قبلها، وسيشهد الكثير من التحوّلات على المستوى المحلي والدولي، لذلك أَدعو إلى بلورة مشروع بحثي وطني/قومي، يطرح استراتيجية حقيقية للمستقبل، تأخذ في الحسبان متطلبات الداخل ومتغيرات الخارج، وتتجاوز الزعامات والشعارات، وتستدعي منطق الكفاءة والفعالية، وتستبعد منطق الزبونية والولاء، وتقوم على منطق الحكمة والتبصّر.